

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٨٥

الأربعاء، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

ولا سيما تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، هي العقوبات الرئيسية أمام تحقيق كوبا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد ظلت أفريقيا قلقة باستمرار إزاء مأزق كوبا بسبب الأهمية التي نوليها لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ومن الواضح أيضا أن كوبا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، قدمت مساهمات إيجابية عديدة على مدى العقود إلى البلدان الأفريقية وبلدان أخرى كثيرة في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار السنوي لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يمثل دعوة إلى جميع البلدان منذ سنوات عديدة الآن، وستواصل المجموعة الأفريقية تأكيد دعمها الكامل لذلك القرار.

وأود أيضا أن أعرب عن أسفنا إزاء الانتكاسة التي تعرضت لها العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، وأن أدعو حكومة الولايات المتحدة إلى العمل على استعادة العلاقات الإيجابية ورفع الحصار المفروض منذ أمد بعيد على حكومة كوبا وشعبها.

وفي الختام، أود أن أكرر أن المجموعة الأفريقية لا تزال ثابتة على موقفها المبدئي المتمثل في التضامن مع كوبا وشعبها وحكومتها

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/75/81) و (A/75/81/Add.1)

مشروع القرار (A/75/L.97)

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". هذه المسألة بالغة الأهمية للمجموعة الأفريقية، بل ولأفريقيا عموما. في شباط/فبراير ٢٠٢٠، في الدورة العادية الرابعة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، أعاد رؤساء دولنا وحكوماتنا تأكيد موقفهم للمرة الثانية عشرة، داعين إلى رفع الجزاءات المفروضة على شعب كوبا وحكومتها. وبالمثل، تكرر المجموعة الأفريقية تأكيد موقفها بأن الجزاءات غير القانونية،

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



امثالاً صارماً لتلك المبادئ وأن أي سياسة أو عمل يتجاهلها - وفي هذه الحالة، الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب ضد كوبا - ينبغي إلغاؤه فوراً.

ويساور مجموعة الـ ٧٧ والصين قلق بالغ إزاء الأثر المنهك الذي يسببه حصار الولايات المتحدة الذي مرت عليه أكثر من ٦٠ سنة على كوبا وشعبها. ففي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت كلفة أضراره أكثر من ٩,١ مليار دولار. إن ما ينتج عن ذلك من استثمار أجنبي محدود وصعوبة في الحصول على القروض الإنمائية يسفر مباشرة عن مصاعب اقتصادية وأضرار إنسانية لشعب كوبا. كما كان الحصار عقبة كأداء أمام الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ويساورنا القلق إزاء إمكانية أن تقوض إمكانات كوبا الإنمائية بشكل غير عادل من حيث التنمية الاقتصادية والبشرية، إذا استمرت الجزاءات الاقتصادية، وسيكون من المستحيل على كوبا أن تشرع بنجاح في السير على طريق التنمية المستدامة المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠ التي تعهدت جميع الدول الأعضاء بدعمها.

لقد قدمت كوبا إسهامات واسعة النطاق وباستمرار للمجتمع الدولي لعقود عديدة، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومساعدتها للبلدان الأخرى في سياق جائحة مرض فيروس كورونا مثال عظيم على تضامنها مع المجتمع الدولي.

ونعيد، نحن أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، تأكيد دعمنا القوي لتنفيذ توصيات القرار ٧/٧٤، ونكرر دعوتنا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فالبحر وضرورة إنهائه أكثر وضوحاً في ضوء الجهود الجماعية العالمية الجارية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لدعم رفع الحصار، لا لتحسين إمكانات كوبا فحسب، بل ولمساعدة جميع أعضاء المجتمع العالمي في سعيهم إلى تحقيق تميزهم الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم باسم مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز. في البداية، نعرب عن احترامنا

في الدعوة إلى الإنهاء الفوري لهذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظراً للعدد الكبير من الوفود المدرجة في قائمة المتكلمين لمناقشة هذا البند، أود أن أقترح إغلاق القائمة. وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على ذلك. تقرر ذلك.

السيد ديان (غينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن البند الذي ناقشه اليوم (A/75/81 و A/75/81/Add.1).

تعرب المجموعة عن أسفها لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستة عقود لا يزال يطبق بالكامل ولا ما زال نافذاً. ونود أن نذكر هنا، في ذلك الصدد، بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ التي لم تكن كافية لإنهاء تأثير الحصار بشكل فعال ولكنها كانت تسير في الاتجاه الصحيح. ونأسف للسياسة التي وضعتها إدارة الولايات المتحدة السابقة الأخيرة والتي استهدفت تعزيز الحصار المفروض على كوبا الذي لا يزال سارياً على الرغم من تغيير الإدارة، والذي نعتقد أنه عقبة أمام عملية تطبيع العلاقات بين البلدين. ويساورنا قلق بالغ إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، ونرفض تعزيز حكومة الولايات المتحدة للتدابير المالية التي اعتمدها، والتي تهدف إلى تشديد الحصار.

وتعيد مجموعة الـ ٧٧ والصين تأكيد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وروحه، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحرية التجارة والملاحة الدوليين. ونعتقد أن من واجب ومسؤولية كل دولة عضو أن تمثل

جملة أمور، من التمتع الكامل بحقوقه الإنسانية، بما في ذلك الحق في التنمية، وإعمالها. وقد شهدت السنوات الأربع الماضية زيادة تدريجية ومنهجية في عدوانية سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا والدول التي تقيم علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية مع كوبا أو تحاول إقامتها. وخلال السنوات الأخيرة من إدارة ترامب، نفذت الولايات المتحدة أكثر من ٢٤٠ تدبيراً، تم اعتماد أكثر من ٥٠ منها في عام ٢٠٢٠ وحده، في خضم جائحة مرض فيروس كورونا.

إن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي ألحقها الحصار بكوبا هائلة. فهو يؤثر على جميع القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكوبي، بما في ذلك الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلاً عن التجارة والاستثمار والسياحة والصيرفة. وقد تضرر القطاع المصرفي بشكل خاص، لا سيما منذ آخر نظر في هذا البند من جدول الأعمال (انظر A/74/PV.27 و A/74/PV.28). وقد استمرت مضايقة المعاملات المالية الكوبية في ولايات بلدان ثالثة، مما كان له أثر رادع كبير من الناحية الاقتصادية. ففي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، فرضت حكومة الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ عقوبة على شركات ومصارف في بلدان ثالثة خارج الولايات المتحدة نفسها، بلغ مجموعها ٣,٧ مليارات دولار. ونتيجة لذلك، حرمت كوبا أيضاً من الوصول إلى الأسواق ومن المعونة الدولية من المؤسسات المالية الدولية ومن نقل التكنولوجيا، ما يؤدي إلى وضع عقبات خطيرة أمام تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الحصار العقبة الرئيسية أمام توسيع نطاق وصول كوبا إلى شبكة الإنترنت والاتصالات الشخصية المباشرة وتنمية العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن استمرار الحصار أمر غير مبرر على الإطلاق ويتعارض مع روح عصرنا. كما أنه يشكل عقبة أمام الجهود الجارية التي تبذلها كوبا لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتشعر الحركة بقلق عميق اتساع نطاق الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا، بما في ذلك التنفيذ الكامل

وترحيبنا الحار بالسيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا. كما إننا ممتنون للأمين العام على تقريره ومرفقه بشأن هذه المسألة الهامة (A/75/81 و A/75/81/Add.1).

ظلت الجمعية العامة تعرب، باستمرار على مدى الـ ٣٠ سنة الماضية، عن تأييدها الكاسح لشعب وحكومة كوبا وتضامنها معها من خلال موقفها المبدئي المؤيد للقرارات الداعية إلى رفع الحصار المفروض على هذه الدولة ذات السيادة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وصوتت أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء مؤيدة القرار ٧٤/٧ في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وتود حركة عدم الانحياز أن تغتنم هذه الفرصة، في ذلك الصدد، لتؤكد مرة أخرى معارضتها الحازمة لإصدار وفرض تدابير قسرية انفرادية لا تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، نظراً لآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وطابعها غير القانوني.

وقد كررت حركة عدم الانحياز مراراً دعوتها إلى حكومة الولايات المتحدة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب الذي فرضته بصورة غير قانونية على كوبا منذ ما يقرب من ستة عقود. إن الحصار، وهو انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، يشكل انتهاكاً لحق كوبا في التفاعل الكامل مع المجتمع الدولي.

وقد تمسكت حركة عدم الانحياز تاريخياً بموقف مبدئي يرفض التدابير القسرية الانفرادية التي لا تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة أو التي لا تتفق مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة أو التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف وتستخدم كأداة للضغط السياسي أو الاقتصادي والمالي على الدول. وقد أعيد تأكيد هذا الموقف في مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في باكو. إن الحصار المفروض على كوبا مثال ناصع على الآثار السلبية للتدابير القسرية الأحادية الجانب على رفاه شعب لأنه يمنع، في

من المجتمع الدولي وتصحيح سياساتها بالامتثال التام لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا بشكل فوري وكامل .

وفي الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد التزامها بتعزيز تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها، وتؤكد من جديد أن الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الأغراض والمبادئ المتعلقة بالمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، أمر حاسم لصون السلم والأمن الدوليين بفعالية. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل معا لعكس اتجاه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وإغائه، بالنظر إلى طابعه غير القانوني وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ضمن أمور أخرى.

السيدة تانغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا للإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار A/75/L.97، بشأن إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أندريجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وغينيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وهذه هي السنة السادسة التي تدلي فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا ببيان في الجمعية العامة يدعو إلى رفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في أقرب وقت ممكن. وتؤكد الرابطة من جديد تأييدها للقرار السنوي بشأن هذا الموضوع، الذي دأبت الأغلبية الساحقة على اعتماده منذ عرضه لأول مرة في عام ١٩٩٢. والرابطة ملتزمة التزاما راسخا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يستند إليها النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ونعتقد أن الخلافات بين الدول ينبغي حلها من خلال المشاركة والإدماج، وليس المواجهة والعزلة. كما أننا نؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي حل الخلافات بين الدول على أساس المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة وعدم التدخل في شؤونها وعدم التعرض لها. ولا تؤيد الرابطة فرض تدابير اقتصادية وتجارية ومالية انفرادية على بلدان أخرى.

للفصل الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. كما نرفض إنفاذ التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لتشدد الحصار، والتي أسفرت عن أضرار اقتصادية يتحملها الشعب الكوبي تبلغ ١,٣ تريليون دولار عند مراعاة انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل سعر الذهب في السوق الدولية. وقد تسبب الحصار، بالأسعار الحالية، في أضرار خلال وجوده بلغت ١٤٧,٨ بليون دولار. ومن الجدير بالذكر أنه منذ آخر مناقشة لهذا البند من جدول الأعمال، قبل أكثر من عام، تسبب الحصار في خسائر تزيد على ٩,١ بليون دولار.

وترى حركة عدم الانحياز أن تعزيز الحظر المفروض على كوبا الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧ نسكس خطيرة في عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين. كما ندين بشدة آخر إدراج لكوبا في القائمة الانفرادية لوزارة خارجية الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، الذي أعلن عنه في ١١ كانون الثاني/يناير. وترفض حركة عدم الانحياز تسييس مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يضر بالجهود الدولية المبذولة تحقيقا لتلك الغاية، بما في ذلك من خلال القيام بشكل انفرادي بإعداد قوائم تتهم الدول ومؤسساتها الدستورية استنادا إلى ادعاءات بأنها تدعم الإرهاب. وتتطلع حركة عدم الانحياز إلى أن ترى الإدارة الأمريكية الجديدة تتخذ الإجراءات اللازمة لإلغاء هذه الخطوة التي لا أساس لها والمضي قدما في تطبيع العلاقات.

إن تصويت ١٨٧ دولة عضوا في منظمتنا مؤيدة للقرار ٧/٧٤ خلال الدورة الرابعة والسبعين يشكل تعبيراً عن الإجماع داخل المجتمع الدولي في المطالبة بإنهاء الحظر المفروض منذ ٥٩ عاما والالتزام الكامل بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتتعاون أكثر من ١٩٠ دولة حاليا اقتصاديا وسياسيا مع كوبا، بينما تظل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تتبع سياستها غير المبررة وغير القانونية المتمثلة في فرض الجزاءات الاقتصادية. ولذلك، فإن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تحث حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى على الإذعان لرغبة الأغلبية الساحقة

ويتعارض مع القانون الدولي، فضلا عن التأييد شبه الإجماعي الذي تحظى به باستمرار القرارات المتعلقة بهذه المسألة، فإن الشعب الكوبي لا يزال يعاني من العواقب الوخيمة لهذه التدابير الانفرادية. وتتدد الجماعة الكاريبية بشدة بالحصار المستمر وتؤكد مجدداً، كما فعلت دوماً، قلقها المستمر إزاء الأثر السلبي الكبير لهذه التدابير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا وعلى الرفاه العام للشعب الكوبي.

ونحيط علماً بتقرير الأمين العام (A/75/81 و A/75/81/Add.1)، الذي يستنسخ ردود الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة التي تعرب عن معارضة المجتمع الدولي والرأي العام لاعتماد هذه التدابير وتنفيذها. ونكرر تأكيد دعمنا القوي لإنهاء هذا الحصار الذي دام ٦٠ عاماً.

ويبعث هذا الوضع على القلق العميق لدى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي ترى أن فرض هذه التدابير القسرية يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. وفي الواقع يكرس الميثاق بشكل قاطع مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في المسائل التي تقع في نطاق الولاية القضائية الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول. ويكتسي الحفاظ على تلك المبادئ أهمية قصوى بالنسبة لنا في دول الجماعة الكاريبية.

ولا تزال الدول الأعضاء في الجماعة تتمتع بعلاقات وثيقة مع كوبا تعززها سنوات من التعاون الاجتماعي والاقتصادي والتقني النشط من خلال مجموعة من البرامج في مجالات من بينها التجارة والرعاية الصحية والتدريب في مجال الموارد البشرية. وتعززت هذه العلاقات الوثيقة في مؤتمر القمة السابع بين الجماعة الكاريبية وكوبا الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

ولأسف، فإن التدابير البعيدة المدى التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول فيما يتعلق بالحصار تشكل عقبة أمام تطوير علاقتنا مع كوبا - البلد الذي نتشاطر معه التاريخ والثقافة وترتبطنا به صلة صداقة وتعاون مثاليين.

قد مضت أربعة أعوام على استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا في عام ٢٠١٥، التي كانت خطوة مهمة نحو تطبيع العلاقات بين هذين البلدين، ولا تزال عنصراً رئيسياً في إرساء أفضل العلاقات الإقليمية في الأمريكتين. ولكن كما لوحظ في التقرير الأخير للأمين العام (A/75/81 و A/75/81/Add.1)، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يؤثر على قطاعات عديدة من المجتمع الكوبي، بما في ذلك الحد من قدرة كوبا على الحصول على المواد اللازمة للتأهب والاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. ولا تزال الرابطة تعتقد أن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا سيسهم إسهاماً كبيراً في تحسين نوعية حياة الشعب الكوبي ومستويات معيشته والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. كما أنه سيدفع قدماً بجهود الجمعية العامة الرامية إلى تحقيق خطة شاملة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتشجع الرابطة الولايات المتحدة وكوبا على تجديد التزامهما بحوار مفتوح وبناء، يقوم على الاحترام المتبادل. ومرة أخرى، تتضمن الرابطة إلى الأعضاء الآخرين في الجمعية في التأكيد مجدداً على دعمها لرفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن.

السيد رودريغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

تؤيد الجماعة الكاريبية البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً غينيا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تنظر الجمعية العامة في مسألة الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ٣٠ عاماً. وعلى الرغم من البيانات التي أعربت فيها الوفود عن رفضها بل وإدانتها لهذا الإجراء الذي يعتبر تعسفياً

السيد أباري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن مشروع القرار A/75/L.97 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" باسم أعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لم يؤثر على القطاع التجاري الكوبي والأنشطة الاقتصادية الوطنية فحسب، بل ترتبت عنه أيضا عواقب إنسانية وخيمة على السكان الكوبيين. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ تسبب الحصار في خسائر تزيد قيمتها على ٣,٥ مليار دولار لكوبا مما ضاعف الأضرار الناجمة عن السنوات السابقة التي تزيد قيمتها على أكثر من ٩,١ مليار دولار في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. علاوة على ذلك، فإن من المحتمل أن يعرض نجاح كوبا في وقف انتشار جائحة مرض فيروس كورونا وفي تطوير اللقاحات للخطر. ويؤثر الحصار تأثيرا كبيرا على النظام الصحي الوطني. وينعكس ذلك في نقص الضروريات الأساسية والصعوبات التي تواجهها الصناعة الوطنية في شراء المواد اللازمة للحفاظ على الأغذية وإنتاج الأدوية وغيرها من المنتجات. ولا يزال الوضع العام مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا.

ونسعى جاهدين للعمل لصالح البشرية ورفاه شعوبنا. واتفق قادتنا هنا في الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة والتزموا بالاستجابة لتطلعات المجتمع الدولي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، يعتبر الحصار المفروض على كوبا عقبة في طريق شعبها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتعارض مع التزامنا بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولذلك تتضمن منظمة التعاون الإسلامي إلى الأغلبية الساحقة التي تدعو لإنهاء الحصار المفروض على كوبا. وتؤيد الدول الأعضاء في المنظمة مشروع القرار A/75/L.97 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية

وكما فعل رؤساء دولنا وحكوماتنا في الماضي، نواصل التأكيد مجددا على معارضتهم ورفضهم القاطعين لفرض تدابير قسرية انفرادية. وندعو إلى وضع حد فوري وغير مشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا. وتعارض دول الجماعة الكاريبية تطبيق قوانين وتدابير خارج الحدود الإقليمية للدول مثل قانون هيلمز - بيرتون.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تتمتع بعلاقات ودية مع كوبا والولايات المتحدة. ولكن نرى أن رفع الحظر يعتبر شرطا مسبقا لأي تقارب مجد بين البلدين.

وستواصل الجماعة الدعوة إلى تطبيع العلاقات بين البلدين لوضع حد لهذه البيئة العدائية التي تهدد السلم والأمن الإقليميين، ولاستعادة الوئام الذي ينبغي أن يسود بين جميع شعوب الأمريكتين.

أخيرا، بما أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لا تزال تسبب خسائر في الأرواح وأضرارا كبيرة لاقتصادات بلداننا، يجب علينا أيضا أن نشيد بالتضامن والتعاون والمساعدة الطبية التي تقدمها الحكومة الكوبية للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والبلدان الأخرى في مكافحة الجائحة. وتجدر الإشارة إلى أن كوبا، على الرغم من الحصار المفروض عليه، نشرت وحدات طبية في الدول الأعضاء في الجماعة لتعزيز أفرقتها الوطنية المعنية بالرعاية الصحية في مكافحة الجائحة. وينطبق ذلك على بلدي، هايتي، التي أرسلت إليها ٣٤٨ طبيبا وموظفا صحيا لمساعدة الحكومة على مكافحة الجائحة. وأود أن أعرب عن عميق امتنان حكومة هايتي وشعبها لتلك المبادرة الأخوية ولتعاون كوبا ودعمها لنا.

وفي هذا الوقت العصيب هناك حاجة إلى مثل هذا التضامن والتعاون الآن أكثر من أي وقت مضى للقضاء على الجائحة وتمكين العالم بأسره من العودة إلى الحياة الطبيعية. ومن شأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا أن يعزز آفاق السلام والتعاون والتنمية في المنطقة وأن يحقق تطلعات شعبنا النبيلة التي طال أمدها.

شراكة شاملة مع الولايات المتحدة، تترك فييت نام أيضاً تمام الإدراك ألا شيء سوى الحوار البناء والمشاركة البناءة يمكن أن يعزز الثقة المتبادلة وأن يحقق تغييراً إيجابياً. ولذلك ستصوت فييت نام اليوم مؤيدة لمشروع القرار A/75/L.97.

فبالصوت مؤيدة لمشروع القرار، تشارك فييت نام المجتمع الدولي في دعوة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض من جانب واحد على كوبا حتى تتمتع كوبا بحرية ممارسة حقها في المشاركة بصورة عادلة ومنصفة في المنظومات الاقتصادية والتجارية وفقاً للقانون الدولي. كما نحث حكومة الولايات المتحدة على العدول عن اتجاه سياستها الحالية تجاه كوبا، لا من أجل منفعة شعب البلدين فحسب، بل ولتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم بأسره.

وفي الوقت نفسه، نقدر رغبة كوبا في مواصلة الحوار المحترم والتعاون بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك وكذلك التفاوض بشأن المسائل الثنائية المتعلقة مع الولايات المتحدة على أساس المساواة والمعاملة بالمثل واحترام السيادة الوطنية لكل منهما واستقلاله.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن دعم فييت نام القوي وصادقتها وتعاونها وتضامنها مع شعب كوبا الشقيق وأن أجدد التزامنا الثابت بصون مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة السيد برونو رودريغس باريًا، وزير خارجية كوبا، في جلسة اليوم. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (A/75/81 و A/75/81/Add.1).

وتؤيد روسيا بقوة، إلى جانب الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، الرفع الفوري للحظر غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. إن جميع التدابير التقييدية الانفرادية التي تفرضها واشنطن على هافانا تحد من الحقوق الطبيعية غير القابلة للتصرف

على كوبا، وتدعو الأعضاء الآخرين إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار كما فعلوا في السنوات السابقة.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد برونو رودريغز باريًا، وزير خارجية كوبا. أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقريره الشامل (A/75/81 و A/75/81/Add.1) عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

تؤيد فييت نام البيانات التي أدلى بها ممثلو جمهورية غينيا وأذربيجان وسنغافورة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي.

وعلى مدار سنوات عديدة اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارات تطالب الولايات المتحدة بإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا. ولكن استمر رفض تلك النداءات التي ظل يوجهها المجتمع الدولي منذ وقت طويل مراراً وتكراراً.

ويتعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مع القانون الدولي ومع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. إنه نظام الجزاءات الانفرادية الأكثر ظلماً والأطول أمداً المفروض على بلد في تاريخنا العالمي الحديث. وقد ألحق ضرراً هائلاً بجميع قطاعات الاقتصاد الكوبي وكان بالتالي سبباً في تكبيد أجيال من الكوبيين مشقة لا توصف.

إن سياسة فييت نام الثابتة هي معارضة فرض أي حصار أو تدابير قسرية انفرادية على دولة ذات سيادة. ونشارك الرأي القائل بأن استمرار الحصار المفروض على كوبا لا يمكن تبريره. وبما أن تركيزنا ينصب الآن على التنفيذ العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن الحصار يشكل عائقاً خطيراً أمام الجهود والمسااعي التي تبذلها كوبا حكومة وشعباً للمشاركة الكاملة في هذه العملية.

وتتفهم فييت نام، التي عانت معاناة هائلة ناجمة عن الحظر التجاري، تفهماً تاماً الصعوبات والأضرار التي يسببها. وبعد إقامة

وقد أرسلت أفرقة من الأطباء الكوبيين إلى ٤٠ دولة - وتوفير الأدوية، وبالتوازي مع ذلك تطوير لقاحها الخاص لمرض فيروس كورونا، بما في ذلك لتغطية احتياجات بلدان ثالثة. وكان الهدف الرئيسي الذي اهدى به شركاؤنا واضحاً: وهو تقديم المساعدة الطبية غير الأنيانية وسط التحدي العالمي الذي يشكله مرض فيروس كورونا على البشرية.

ونغتتم هذه الفرصة للترحيب بالنجاح الذي أفاد به العلماء الكوبيون، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق المستوى المطلوب من فعالية أحد اللقاحات التي طوروها. وهذا يستحق احتراماً خاصاً في ضوء الحصار.

ولأسف، لم نشهد حتى الآن أي تغييرات واضحة للسياسة الخارجية لواشنطن على مسار كوبا في ظل الإدارة الحالية للسيد جوزيف بايدن. ولا نرى عملياً التكهنات بأن البيت الأبيض يدرس خيارات مختلفة لتغيير نهجه الاستراتيجي. ونأمل أن تبدي إدارة الولايات المتحدة الحس السليم بروح البيانات السابقة.

ونؤكد مجدداً موقفنا الثابت: سنصوت مرة أخرى مؤيدين مشروع القرار A/75/L.97 الذي يطالب برفع الحظر دون شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، نسترشد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم جواز اتخاذ أي تدابير تمييزية، وانتهاك السيادة الوطنية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار التضامن مع الشعب الكوبي في نضاله من أجل ظروف متساوية لكفالة تدميته الاجتماعية والاقتصادية، وإلى التصويت تأييداً لمشروع القرار.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):

إننا نحیی بمودة واحترام معالي السيد برونو رودريغس باريًا، وزير خارجية جمهورية كوبا الحاضر معنا في هذه الجلسة.

لقد واجهت كوبا منذ ما يقرب من ٦٠ عاماً حصاراً اقتصادياً وتجاريًا وماليًا غير قانوني لأنه ينتهك كل قاعدة من قواعد القانون الدولي، وهذا أمر لاإنساني لأنه ينتهك حقوق الإنسان لشعبه بأكمله، والأسوأ من ذلك أنه إجرامي لأنها سياسة القسوة المحسوبة التي تسعى

لا للمواطنين الكوبيين فحسب، بل أيضاً لمواطني الولايات المتحدة؛ فهي غير قانونية تماماً وتشكل انتهاكاً صارخاً للمبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي. إن حرب الجزاءات التي شنتها واشنطن لتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في الإطاحة بحكومة غير مرغوب فيها مثال نموذجي على الضغط السياسي الخارجي الصريح بروح مبدأ مونرو سيئ السمعة، والتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، والتجاهل الواضح لحقوق الإنسان والقيم الإنسانية بصفة عامة.

وقد أصبح ذلك واضحاً بشكل خاص في الحالة الراهنة. وفي خضم انتشار مرض فيروس كورونا، بات من المهم أن تبدي جميع البلدان الإرادة السياسية والحكمة والبصيرة، وأن ترفض الحروب التجارية والجزاءات وأن تنضم إلى الجهود الرامية إلى مكافحة تلك الآفة المشتركة على أساس التفاهم والتضامن والدعم المتبادلين. ولأسف فقد رأينا واشنطن، في ذروة الجائحة، تتخذ خطوات غير إنسانية، وبغيضة أحياناً، نحو هافانا. والأرقام غنية عن البيان: فقد زاد إجمالي الأضرار التي ألحقتها الجزاءات الأمريكية باقتصاد كوبا في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً مقارنة بعام ٢٠١٩، وتجاوز للمرة الأولى ٥ بلايين دولار، في حين أن إجمالي الأضرار التي سببتها القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على مدى أكثر من ٦٠ عاماً يعادل ١٤٤ بليون دولار.

وعلى مدى السنوات الماضية، غدت قيادة الولايات المتحدة بقوة هستيريا الجزاءات المناهضة لكوبا. وكان قرار إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب الذي اتخذته إدارة الولايات المتحدة السابقة في ١١ كانون الثاني/يناير قمة السخافة.

ونعتقد أن الحملة لتشويه سمعة الأطباء الكوبيين والجزاءات المفروضة على صناعة المستحضرات الصيدلانية الحيوية، التي هددت صحة الآلاف من الناس العاديين في العديد من بلدان العالم، كانت عديمة الضمير وغير إنسانية على الإطلاق. ومن المشجع أن هافانا، حتى في ظل هذه الظروف، لا تزال قادرة على الصمود بشكل ملحوظ وتواصل تقديم المساعدة إلى بلدان أخرى عن طريق إرسال أطبائها -

لسلطة الولايات المتحدة الوطنية على حقوق عشرات البلدان. إنه اعتداء على نظام العلاقات الدولية برمته.

واليوم أصبح العنف الاقتصادي هو السلاح المفضل لحكومة الولايات المتحدة لتوسيع حربها الدائمة ضد ثلث سكان العالم. إن الولايات المتحدة تشكل اليوم تهديداً لأمن البشرية جمعاء، لأنها تثبت أن للعدوان الاقتصادي أثراً مدمراً مماثلاً للحروب التقليدية. وتشكل هذه الممارسة خطراً متزايداً على المجتمع الدولي بأسره. وإننا، بالمطالبة باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ندافع، في حالة كوبا، عن الحق في الأمن والسلام لجميع دول العالم.

وفي الختام، سنحتفل غداً في فنزويلا باليوم الذي حققنا فيه استقلالنا الوطني قبل ٢٠٠ عام بتضحيات هائلة. إن هذا الكفاح لم ينته بعد. فنحن اليوم نكافح من أجل حريتنا ضد تحالف من القوى، تقوده الولايات المتحدة، يهاجمنا لكي يعيدنا إلى وضع المستعمرة. وهذا الكفاح هو نفس الكفاح الذي تعيشه كوبا اليوم. ولهذا السبب، فإننا، باسم شعب فنزويلا الحر وصاحب السيادة وبصفتنا عضواً داعمًا ومسؤولاً في المجتمع الدولي، سنصوت لصالح القرار A/75/L.97، الذي ينص على ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا، مع مطالبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء عدوانها الاستعماري والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. سنصوت اليوم لصالح استقلال كوبا.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون لانعقاد الجمعية العامة، وهي أرفع محفل متعدد الأطراف، للنظر في المسألة التي تجمعنا اليوم، حيث إن استعراضها الدوري، بحكم طبيعته، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبطبيعة الحال، بلدي.

وأود التأكيد من جديد أن المكسيك تنتهج سياسة خارجية تقوم على دعم تعددية الأطراف، والتعاون الدولي من أجل التنمية، والصداقة، واحترام جميع البلدان، والتسوية السلمية للمنازعات، وتقرير مصير الشعوب.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أنه في سياق العلاقات بين الدول ذات السيادة، فإن أي تدبير انفرادي له طابع اقتصادي أو مالي

إلى التسبب في الألم والمعاناة بين السكان المدنيين. إنه عدوان يستخدم الأدوات الاقتصادية. إنه عقاب جماعي يشكل، بسبب طبيعته المنهجية والمتعمدة، جريمة ضد الإنسانية.

إن للتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة بصورة غير قانونية على كوبا نطاقاً وتأثيراً أكبر في خضم جائحة مرض فيروس كورونا. ولذلك أصبحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية راعية للإرهاب الاقتصادي باستخدام الجائحة كسلاح حرب لتعزيز مصالحها الوطنية الضيقة وطموحاتها للسيطرة الاستعمارية.

وعلى الرغم من كل ذلك، جددت كوبا تضامنها الدولي، حيث قدمت المساعدة الصحية والدعم التقني. فمنذ العام الماضي، وبينما يكافح العالم أسوأ جائحة، ما برحت الأفرقة الطبية الكوبية تعمل في الميدان في أكثر من ٣٥ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط لإنقاذ حياة الملايين من الناس. وستسجل هذه الحقيقة في تاريخ البشرية: ففي حين أن الولايات المتحدة لديها آلاف المسؤولين المنخرطين في ابتزاز عشرات البلدان التي تواجه المرض والمعاناة، فإن كوبا لديها آلاف الأطباء في العالم لحماية الصحة والحياة.

ونشيد مع الإعجاب بالأنباء التي تفيد بأن العلماء الكوبيين نجحوا في تطوير لقاح عبد الله، بفعالية معتمدة نسبتها ٩٢,٢٨ في المائة ضد مرض فيروس كورونا. ونرحب بفخر أخوي بهذا الإنجاز للشعب الكوبي، الذي حقق، في خضم المعاناة، أحد أعظم الانتصارات في الكفاح من أجل حريته ومن أجل السلام والصحة والحياة. وهذا درس عظيم آخر للعالم: فالبشرية تحتاج إلى المزيد من اللقاحات، وليس إلى المزيد من الحصار من جانب الولايات المتحدة.

إن سياسة الخنق التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا تمثل أكثر الأنظمة ظلماً وقسوة والأطول أمداً بين التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تطبق على أي بلد في التاريخ الحديث. إنها جريمة تؤثر علينا جميعاً، لأنها رفض للتنوع السياسي والاقتصادي والثقافي على كوكب الأرض ولحقنا في السيادة الوطنية. إنه فرض

إن مناقشة اليوم بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا تجسد الأهمية القصوى لهذه المسألة، التي تحشد المجتمع الدولي بأسره خلال كل دورة للجمعية العامة، وتحضنا بشكل جماعي فيما يتعلق بضرورة التمسك بالمبادئ التوجيهية والمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي هي في صميم منظمنا.

إن اعتماد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء سنويا على التوالي لقرار يدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا هو رسالة قوية لا ينبغي تجاهلها، لأنها تجسد الدعم القوي والثابت من المجتمع الدولي لرفع الحصار غير المبرر وغير الضروري المفروض على كوبا منذ ستة عقود.

تؤكد الجزائر من جديد تضامنها مع كوبا، وتكرر موقفها إزاء استمرار تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ولا سيما في سياق التحديات غير المسبوقة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية. وهذه الجزاءات التي لا مسوغ لها لم تؤدِ فقط إلى تفاقم معاناة الشعب الكوبي بحرمانه من حقوق الإنسان الأساسية، بل أعاققت أيضا عملية التنمية الاقتصادية لكوبا، وعرقلت جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أود أن أذكر بأن الجزائر أكدت دائما أن كوبا، مثلها كمثل أي دولة عضو أخرى، لها الحق في حرية التجارة والملاحة وفي توسيع التجارة على أساس متفق عليه مع أي شريك اقتصادي. كذلك فإن الجزائر تتشاطر تماما مع حركة عدم الانحياز موقفها الذي ينبذ باطراد فرض أي قوانين أحادية الجانب أو تطبيق لوائح تتجاوز الحدود الإقليمية وتعوق تنمية أي بلد، وجميع أشكال التدابير الاقتصادية والتجارية القسرية. ويكرس هذا الموقف المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولهذا السبب تعرب الجزائر عن دعمها الكامل وتضامنها مع كوبا حكومة وشعبا.

يقصد به أن يكون وسيلة للضغط السياسي لإحداث تغييرات من الخارج في قرارات دولة أخرى يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقوض السلم والاستقرار الدوليين.

وكما فعلت دائما، تدين المكسيك إدانة قاطعة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ أكثر من خمسة عقود على كوبا، وكذلك قرار تنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا - وهو قانون يخفي النية الحقيقية لقانون هيلمز - بيرتون، ولا يؤثر على سيادة الشعب الكوبي فحسب، بل وعلى المصالح الوطنية لبلدان ثالثة أيضا.

وستشدد المكسيك، كلما دعت الضرورة، على أنه لا يمكن حل المشاكل العالمية أو إجراء تغييرات إقليمية كبرى بدون تعاون دولي يقوم على مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها دون شروط.

ونظرا لوجود جائحة مثل التي نواجهها بسبب مرض فيروس كورونا، لا يمكن تأجيل إنهاء الحصار المفروض على كوبا. والمكسيك مقتنعة بأن ذلك لن يسهم في عكس مسار الحالة الاقتصادية الصعبة للشعب الكوبي فحسب، بل وسيساهم أيضا في تحسين البيئة الإقليمية. ونحث المجتمع الدولي على إظهار تضامنه ودعمه من أجل تعزيز رفاه جميع الأمم ونموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة، من دون استثناء.

وتكرر المكسيك دعوتها للأمم المتحدة إلى مواصلة دعم المؤسسات المتعددة الأطراف، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وسيادة القانون الدولي، ليس بسبب المبدأ الذي نتشاطر فحسب، ولكن أيضا لأن تعددية الأطراف الأكثر جدوى وفعالية ستعود بالفائدة على جميع الدول وعلى مصالحنا الوطنية.

السيد ميموني (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجزائر البيانات التي أدلى بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية ومنظمة التعاون الإسلامي.

في البداية، أود الإعراب عن خالص ترحيبي بمعالى السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

لقد اعترف الرئيس أوباما بهذه الحقيقة واتخذ قرارا شجاعا وتاريخيا بوضع حد لسياسة المواجهة والعزلة التي عفا عليها الزمن. غير أنه خلال السنوات الأربع الماضية، كانت هناك محاولات لتقويض وعكس مسار التقدم الصغير، ومع ذلك مهم، الذي أحرز في ظل إدارة الرئيس أوباما، وفي الوقت نفسه تصعيد سياسة الولايات المتحدة العدوانية ضد كوبا تدريجيا ومنهجيا.

إننا نشجب تلك السياسات، بما في ذلك تمديد الحصار الاقتصادي للسماح، بمقتضى أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، باتخاذ إجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة ضد كيانات تتعامل تجاريا مع ممتلكات تم تأميمها بصورة قانونية في كوبا خلال الستينات، وكذلك إدراج كوبا في القائمة الأحادية الجانب التي تضم الدول الراحية للإرهاب والتي تحتفظ بها وزارة الخارجية الأمريكية، كما أعلن في شهر كانون الثاني/يناير.

إن الحصار المفروض على كوبا، لا يزال فاشلا بكل المقاييس، ولا يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب الكوبي. كما أنه ليس مجرد مسألة ثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، بل، نظرا لطبيعته كونه خارج الحدود الإقليمية، ينتهك الحقوق السيادية للعديد من الدول الأخرى. ونحن على ثقة بأن الرئيس بايدن سيواصل اتباع القرار الجريء الذي اتخذته الرئيس أوباما لتطبيع العلاقات. ونأمل أن يتمكن من إلهام أعضاء الكونغرس ليجد السلوى في قلوبهم، وأن يرفعوا الحصار بحكمتهم السرمدية.

وفي خضم الجائحة وعلى الرغم من الاضطرابات الناجمة عن الإخفاقات والحماسة البشرية، تواصل كوبا إظهار عزمها وتصميمها على المضي قدما. إن دولتنا الكاريبية الشقيقة تجسد روح التضامن والنزاهة والتعاون التي تعتبر أساسية في نظامنا الدولي القائم على القواعد.

لقد استفادت سانت فنسنت وجزر غرينادين، وإخواننا وأخواتنا في الجماعة الكاريبية، بل استفادت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تضامن كوبا ودعمها، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية، وما زلنا نجني المزيد من الفائدة من ذلك. ونحن ممتنون لها إلى الأبد.

ما زلنا نعتقد أن من المهم إعادة بناء الزخم الذي تحقق في غضون سنوات قليلة. ومن المؤكد أن الدخول في حوار ثنائي بناء مع احترام كامل لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة سيرسم طريقا جديدا للمضي قدما نحو التطبيع الكامل للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، وسيؤدي إلى رفع الحظر الذي طال أمده، وما من مسوغ له، من أجل المنفعة المتبادلة لشعبي البلدين والمنطقة بأسرها وخارجها.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أرحب بمعالى برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، الموجود معنا اليوم.

تؤكد مجددا سانت فنسنت وجزر غرينادين دعمها الثابت لحكومة كوبا وشعبها وتضامنها معها. كذلك تؤيد بيانات الجماعة الكاريبية، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة السبعة والسبعين والصين.

منذ عام ١٩٩٢، ما برحت الدول الأعضاء في المنظمة تدعم جماعيا حكومة وشعب كوبا بدعوتها إلى الوقف الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. واليوم، يقف وفدي في تضامن تام مع الشقيقة الكاريبية، ويؤكد من جديد تأييده القاطع لمشروع القرار A/75/L.97 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

إن الرسالة الواضحة لمشروع القرار والدعم شبه الإجماعي الذي يحظى به لا يبرزان فقط رفض المجتمع الدولي لسياسة بالية؛ بل مما لا شك فيه أن القرارات التي لا يمكن التوصل إليها في هذا المسألة لا تعني فحسب أن المجتمع الدولي قد رفض سياسة عفا عليها الزمن؛ بل إنه يعني أيضا أن هناك إشارة إلى أن المجتمع الدولي قد رفض سياسة بالية. كذلك يمثل التزام الأغلبية الساحقة الثابت بالمبادئ المقدسة للقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وكان الحصار المفروض على الشعب الكوبي الذي لا يقهر غير مسوغ وغير قانوني وغير شرعي منذ بدايته، وبعد ستة عقود لا يزال هذا الحصار يثبت ذلك.

غير أن بعض الدول الغربية لجأت إلى فرض جزاءات انفرادية تعسفية، في انتهاك للقواعد الدولية والنظام الدولي، مما أثر تأثيرا ساما على العلاقات الدولية. ولبلدان العالم جميعا الحق في اتخاذ تدابير مضادة لكي تقاوم وتكافح بحزم تلك الجزاءات الانفرادية، وذلك من أجل حماية حقوقها ومصالحها المشروعة على نحو فعال.

وعلى مدى ٢٨ سنة متتالية، منذ عام ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة قرارا بالأغلبية الساحقة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، يحث جميع البلدان على التقيد بميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحكم القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي شكل من أشكال القوانين والتدابير التي تمس آثارها التي تمتد خارج الحدود الإقليمية بسيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية وحرية التجارة والملاحة. ويمثل ذلك القرار النداء العادل للمجتمع الدولي ويجب تنفيذه بفعالية.

وأود أن أشدد على أن التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا تتعارض مع الاتجاه الدولي نحو السلام والتنمية والتعاون المفيد لجميع أطرافه. وتنتهك هذه التدابير توافق الآراء الدولي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونقوض الحق في البقاء والتنمية وحقوق الإنسان الأساسية لشعوب جميع البلدان. ويجب وقف هذه التدابير فوراً.

ومن المؤسف أنه، على النقيض من ذلك، جرى مؤخرا تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، بدلا من إنهائه. ويمثل ذلك الحصار انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، حيث أنه يقيد بشدة وصول الشعب الكوبي إلى الأدوية واللقاحات والإمدادات اللازمة لمكافحة الجائحة. كما أنه يعوق بشدة جهود الشعب الكوبي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، ويؤثر تأثيرا عميقا على التعاون الاقتصادي والمالي والإنمائي العادي لكوبا مع الدول الأعضاء الأخرى.

إن استمرار الحصار لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل المالية في كوبا، مما يعقد قدرتها على زيادة تصنيع اللقاحات للاستجابة على النحو المناسب للجائحة، في وقت يدعو فيه المجتمع الدولي إلى الحصول على اللقاحات على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، نشيد بالحكومة على تطويرها للقاحات، بما في ذلك لقاحي سوبرانا وعبد الله، بفعالية تبلغ ٩٢ في المائة، للتصدي للوباء.

تتمتع سانت فنسنت وجزر غرينادين بعلاقات خارجية ودية وممتينة، وتحترم كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ونعتقد أن الحوار والمشاركة البنائين بين أصدقائنا أساسيان لعلاقتنا في نصف الكرة الغربي، وللتكامل الإقليمي والدبلوماسية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نشجع كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على إعادة بناء علاقتهما ومواصلة التطبيع، الذي نأمل أن يؤدي إلى الإزالة التامة للحصار.

سنواصل بقوة الدعوة إلى الرفع الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، وهو أمر حاسم بالنسبة لشعب كوبا وحكومتها لتحقيق الازدهار الكامل. ونحن واثقون من أن مشروع القرار اليوم سيحظى مرة أخرى بتأييد ساحق من لدن الجمعية العامة، وسيكون بمثابة دعوة واضحة للولايات المتحدة لسلك طريق عادل، وتصحيح مسار هذه السياسة غير القانونية. وأتمنى للجمعية العامة أن يعم السلام العالم.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بحضور وزير الخارجية رودريغيز باريا جلسة اليوم.

وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل غينيا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا تجتاح العالم وتؤثر تأثيرا خطيرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مما يزيد من صعوبة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي لجميع البلدان أن تضع في اعتبارها ذلك الالتزام ببناء مستقبل مشترك للبشرية جمعاء وأن تتكاتف في مكافحة الجائحة من أجل تعزيز انتعاش أفضل من أجل التنمية المشتركة.

الولايات المتحدة على كوبا". إن فرض الولايات المتحدة تدابير قسرية من جانب واحد يلحق أضرارا لا حصر لها بكوبا وشعبها. ولا يمكن تبرير ذلك أبدا.

وستظل جنوب أفريقيا ممتدة إلى الأبد لكوبا على إسهامها الكبير في تحرير بلدا، والذي كلفها تضحيات كبيرة. وسواصل الاحتفاء بالمقاتلين الكوبيين الذين سقطوا والذين ضحوا بحياتهم من أجل حرية جنوب أفريقيا والديمقراطية فيها.

ما زال الحصار يخنق النمو الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكوبي وإمكاناته ويسبب مشاق هائلة ويحرم الكوبيين من أبسط الحقوق. وتشتد حدة هذا الظلم في سياق الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي نواجهها جميعا. وهو يفرض مصاعب إضافية على كوبا في وقت تكتسي فيه مبادئ حقوق الإنسان والعمل من أجل المصالح المشتركة للبشرية أهمية قصوى.

وعلى الرغم من هذه الأعباء الإضافية، تواصل كوبا تقديم مساهمات ملحوظة في مكافحة جائحة كوفيد-19 من خلال نشر ألوبيتها الطبية الدولية. إن تضامن كوبا ونزعتها الدولية مصدر إلهام للبشرية.

وما زال الحصار غير القانوني المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتطبيق الجزاءات خارج حدودها الإقليمية على بلدان ثالثة، من خلال قانون هيلمز - بيرتون، يحدان بشدة من إمكانات كوبا بتكلفة باهظة. ومما يزيد الطين بلة تصنيف الولايات المتحدة غير العادل مؤخرا لكوبا كدولة راعية للإرهاب، إلى جانب رفض تعليق إنفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون في الولايات المتحدة،

وعلى الرغم من العقبات الهائلة التي تواجهها كوبا، فقد أظهرت قدرة هائلة على الصمود وخطت خطوات كبيرة في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها، حيث تؤدي دورا دوليا رائدا في الدفاع عن حقوق البلدان النامية وفي حمل لواء التقدم

وما فتئت الصين تدعو إلى احترام الخيارات المستقلة لجميع البلدان فيما يتعلق بنظمها الاجتماعية ومساراتها الإنمائية وإلى حماية النظام الدولي القائم على القانون الدولي والدفاع عن الإنصاف والعدالة الدوليين ومعارضة استخدام التدابير القسرية الأحادية الجانب ضد البلدان الأخرى بوسائل عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

وترتبط الصين دائما بعلاقات اقتصادية وتجارية منتظمة مع كوبا ويجري تبادل الموظفين بين البلدين بصورة دورية. ويتطور تعاوننا الودي الذي يعود بالنفع على الجانبين في جميع الميادين باستمرار. وعقب نقشي الجائحة، تبرعت الحكومة الصينية والمنظمات التجارية والمجتمعية ذات الصلة في عدد من المناسبات بإمدادات إلى كوبا لمساعدة الشعب الكوبي في مكافحة الجائحة.

إن جميع بلدان العالم مجتمع يربطه مستقبل مشترك. ويشكل الحوار على قدم المساواة والتشاور الودي أفضل طريقة لمعالجة الخلافات. وستأتي النزعات الانفرادية والحمائية والتسلط بنتائج عكسية في نهاية المطاف. وتحتل الصين الولايات المتحدة على أن ترفع فورا وبشكل كامل الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وأن تقيم علاقات دولية طبيعية مع الدول الأعضاء الأخرى، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ويتمشى ذلك مع المصالح المشتركة لشعبي الولايات المتحدة وكوبا، كما أنه سيفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

وستصوت الصين مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته كوبا (A/75/L.97) في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونحن مقتنعون بأن مشروع القرار سيُتخذ مرة أخرى بأغلبية ساحقة.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، نرحب وننوه بحضور معالي السيد رودريغيس باريا.

إن جنوب أفريقيا تؤيد البيانات التي أدلى بها باسم مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز.

نرحب بتقرير الأمين العام (A/75/81) عن تنفيذ القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه

وروح التضامن مع بلدان أخرى من خلال توفير الأطباء والممرضين لزيادة جموع العاملين في قطاع الصحة في هذه الدول المصطفة ضد الفيروس. وقد أظهر الشعب الكوبي، على الرغم من الصعاب التي يواجهها بسبب الحصار، أنه قادر على الاستمرار في تقديم مساهمة دولية كبيرة في مكافحة الفيروس على الصعيد العالمي، ليس فقط بتقديم الدعم البشري للآخرين ولكن أيضا بتطوير لقاح خاص به. إن أنتيغوا وبربودا، بوصفها دولة جزرية، تفخر حقا بالشعب الكوبي وتهنئه على مثابته وروح الإرادة لديه.

مرة أخرى ندعو إلى وقف سياسة الحصار. لقد حان الوقت لفتح صفحة جديدة من السلام والتعاون والتفاهم. إن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا هو العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة لهذا البلد. ويجب تلبية نداء المجتمع الدولي بعدم ترك أحد خلف الركب على كوبا. ومن أجل الوفاء بهذا الوعد، تدعو أنتيغوا وبربودا مرة أخرى إلى إنهاء هذا الحصار. إن أنتيغوا وبربودا تتطلع إلى اليوم الذي تستطيع فيه التوسع في تجارتها مع كوبا والاستفادة من السخاء الذي تبديه كوبا في تقديمها للمساعدات التقنية.

وكما فعلت أنتيغوا وبربودا في العديد من البيانات السابقة للجمعية العامة، فإننا ندعو مرة أخرى اثنين من أصدقائنا وشركائنا، وهما الولايات المتحدة وكوبا، إلى الجلوس إلى طاولة الدبلوماسية لمناقشة وضع حد لخلافاتهما بشكل سلمي وإقامة علاقة تقوم على الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانات التي ألقيت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

للسنة التاسعة والعشرين شهدنا اليوم مرة أخرى تعبيراً واضحاً عن التضامن مع الشعب الكوبي من خلال تأييد ساحق لمشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/75/L.97). فمن ٥٩ صوتاً مؤيداً في عام ١٩٩٢، إلى ١٧٣ صوتاً في عام ٢٠٠٢،

في مجال الصحة. ولا يسع المرء إلا أن يتخيل ما الذي كان بوسع هذا البلد الصغير إنجازه أكثر من ذلك لو سُمح له بتحقيق إمكاناته الحقيقية.

ولا تزال جنوب أفريقيا ثابتة في دعمها للنضال المشروع لشعب كوبا من أجل التمتع دون عوائق بحريته في التنمية والازدهار وفي توفير حياة ملؤها الأمل والكرامة للشعب الكوبي، وهو حق أصيل لجميع الأمم والشعوب.

وندعو الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة إلى إعادة النظر على وجه السرعة في سياساتها تجاه كوبا ورفع نير الظلم الذي كبلت به عنقها باعتباره أثراً مخزياً للعقود الماضية. لقد حان الوقت لإجراء حوار بناء، وليس لمزيد من العزلة.

تكرر جنوب أفريقيا تأكيد موقفها المبدئي المؤيد لمشروع القرار A/75/L.97، وتدعو جميع الدول الأعضاء التي تؤمن بحقوق الإنسان إلى الانضمام إلى هذه القضية والعمل من أجل فصل جديد مفعم بالأمل والرخاء لكوبا وشعبها.

السيد توماس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أنتيغوا وبربودا البيانات التي ألقيت باسم الجماعة الكاريبية وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد مرت عقود منذ أن قامت الولايات المتحدة، الحليف الوثيق وصديق أنتيغوا وبربودا، بفرض حصارها على كوبا. لقد دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، من خلال الجمعية العامة، ودعت بلدان في منطقة البحر الكاريبي مثل أنتيغوا وبربودا، من خلال مؤسساتها الإقليمية العديدة، الولايات المتحدة منذ زمن طويل إلى رفع هذا الحاجز التجاري عن كوبا والسماح لمواطنيها بالمشاركة في العولمة والاستفادة منها بنصيبهم العادل. إن هذا الحصار، الذي استمر لأكثر من ٦٠ عاما، قد جلب على شعب كوبا أضرارا أكثر مما أفاده، وتسبب في الكثير من الضيق للعديد من الأسر والأفراد داخل أراضيهم.

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي يواجهها الشعب الكوبي، وخاصة في ذروة تفشي فيروس كورونا، إلا أنه يواصل إظهار المرونة

المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/75/81 و A/75/81/Add.1). ويود وفد بلدي أن يسجل دعمنا القوي لمشروع القرار A/75/L.97، الذي يدعو إلى رفع الحظر المفروض على جمهورية كوبا دون قيد أو شرط.

لقد ظل الشعب الكوبي يتعرض على مدى ٦٣ عاما لحصار غير عادل في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويعرقل هذا الحصار تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لكوبا، التي وُضعت للتعبيل بتنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب ألا نتجاهل أيضا أنه في الوقت الذي واجهنا فيه جائحة لم يسبق لها مثيل، تم وضع مزيد من القيود التي تقاوم الصعوبات وتقرض المزيد منها على الشعب الكوبي.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يعوق التطور الطبيعي للعلاقات الدولية ويضر بشدة بالمصالح المشروعة للعديد من الدول والمؤسسات والأفراد في جميع أنحاء العالم. ويوصف ناميبيا بلدا يدعم التعايش السلمي بين الدول ويحترم المساواة في السيادة بين الدول ويؤمن بالتجارة العادلة والمفتوحة بين الأمم، فلا يمكنها أن تتغاضى عن ذلك. لذلك، وكما فعل وفد بلدي على مدى عقود، نظل نقف إلى جانب شعب كوبا وحكومتها ونكرر تأكيد دعمنا الثابت والراسخ لهما.

ونأسف لاستمرار الإجراءات العدوانية التي فرضتها إدارة الولايات المتحدة السابقة في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك إدراج كوبا على قائمة الدول الراحية للإرهاب. فهذا يتعارض مع الروح والموقف اللذين أعربت عنهما الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦، عندما رحبنا جميعا بالتغيير في سياسة الولايات المتحدة وأعربنا عن الأمل في أن الحصار أخيرا سينتهي.

تشكل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحديا عالميا للمعمورة يفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل ويكشف عن أوجه الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يزيد بدوره من آثار الجائحة.

إن العقوبات التي تحول دون الحصول على الأدوية والإمدادات من خلال القنوات التجارية الاعتيادية جعلت التحدي المتمثل في مكافحة كوفيد-١٩ تحديا جسيما للغاية بالنسبة للبلدان المستهدفة

و ١٨٨ صوتا في عام ٢٠١٢ و ١٨٧ صوتا في عام ٢٠١٩، يدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى إنهاء الحظر المفروض منذ ٥٨ عاما، والذي هو سياسة جزاءات اقتصادية ظالمة وغير مبررة. إنها أيضا السنة التاسعة والعشرون على التوالي التي تؤيد فيها الفلبين مشروع القرار المتعلق بإنهاء الحصار الكوبي.

ما زال طابع الحصار المتجاوز للحدود الإقليمية يزداد حدة، حيث يفاقمه قرار الولايات المتحدة بإدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. إن التقارير تقيد بأن الأضرار التي لحقت باقتصاد كوبا، بحسب الأسعار الحالية، خلال قرابة ستة عقود من تنفيذ هذه السياسة قد بلغت ١٤٧,٨ بليون دولار، بما في ذلك حوالي ٥,٦ بليون دولار بين نيسان/أبريل ٢٠١٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

إن هذا الحصار يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. وهو يشكل أيضا تحدياً خطيراً لتنفيذ كوبا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إنه ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومع وجود روابط ثقافية واقتصادية مع الفلبين يعود تاريخها إلى التجارة على سفن الغليون الشراعية بين مانبلا وأكابولكو في أوائل القرن السادس عشر، ستحظى كوبا وشعبها دائما بدعم بلدي. ينبغي للولايات المتحدة أن ترفع الحصار المفروض على كوبا من جانب واحد دون قيد أو شرط وعلى نحو لا رجعة فيه.

السيد غيرتري (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ناميبيا بمشاركة وزير الخارجية الكوبي، سعادة السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، الموجود معنا شخصيا اليوم في هذه الجلسة في قاعة الجمعية العامة. تؤيد ناميبيا البيانات التي أُلقيت باسم مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

وأود، بصفتنا الوطنية، أن أضيف ما يلي. يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ القرار ٧٤/٧ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات

تؤيد مصر البيان الذي أدلى به وفد غينيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به وفد إرتريا نيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد أذربيجان نيابة عن حركة بلدان الانحياز والبيان الذي أدلى به وفد النيجر نيابة عن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (A/75/81 و A/75/81/Add.1).

أود في البداية التأكيد على موقف مصر الثابت والداعم للشعب والحكومة في كوبا، حيث تؤثر الإجراءات أحادية الجانب، المتمثلة في الحصار المفروض على كوبا، سلبا وبشكل مباشر على قطاعات حيوية من الاقتصاد. وتولد تلك الإجراءات تداعيات جذرية تؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي، من حيث صعوبة الحصول على الغذاء والدواء والتعليم والتكنولوجيا المتقدمة. وقد حُدَّت تداعيات الإجراءات أحادية الجانب المفروضة على كوبا من القدرة على الاستعداد والاستجابة لجائحة كورونا،

حيث أعاقَت تلك الإجراءات إمكانية الحصول على المستلزمات الطبية اللازمة للوقاية من مرض فيروس كورونا والحد من انتشاره، وذلك وفقا لما أشار إليه تقرير الأمين العام. وفي هذا السياق، تشدد مصر على أهمية احترام مبادئ التعددية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتدعو مصر إلى ضرورة احترام قرارات الجمعية العامة المتعددة الصادرة في هذا الشأن، والتي تم اعتمادها من قبل المجتمع الدولي بأغلبية كاسحة،

حيث تعيد مصر التأكيد على أن استمرار الحصار المفروض على كوبا لما يزيد عن خمسة عقود، لن يقوض من جهود المجتمع الدولي في الاستمرار بالمطالبة برفع تلك الإجراءات المخالفة للقانون الدولي.

وختاما، تحث مصر على الرفع الكامل والفوري للحصار المفروض على كوبا لتمكين الشعب الكوبي من الانضمام بفاعلية إلى المسيرة الدولية لشعوب العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بالجزءات الأحادية الجانب. وقد أدت العقوبات التي تعترض سبيل الحصول على الأدوية والإمدادات من خلال القنوات التجارية العادية إلى جعل تحديات مكافحة كوفيد-١٩ عسيرة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان المستهدفة بالجزءات الأحادية الجانب. وعليه فإننا نلاحظ أن تأثير الجزاءات الأحادية الجانب على حقوق الإنسان يتفاقم بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان المستهدفة، واستحالة شراء أو إيصال المعدات أو الأغذية أو الأدوية الضرورية وتزايد مستوى الامتثال المفرط عندما ترفض المصارف والمنظمات التعامل مع كيانات الدولة المستهدفة خوفا من انتهاك نظم الجزاءات.

وبالنسبة لناميبيا، فإن الشعب الكوبي جزء من الأسرة. وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهها الشعب الكوبي وتحملها طوال هذه السنوات، فإننا نعرف بأنه شعب قادر على الصمود. ولم تدخر كوبا جهدا في الإسهام في رفاه الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم بإسهاماتها المتفانية في حالات كثيرة جدا وقعت فيها كوارث طبيعية أو محن أو من خلال العلم والتقدم التكنولوجي والتدريب ودعم بناء القدرات للمجتمع الدولي وإرسال مهنين طبيين إلى معظم أنحاء العالم النامي. ولذلك فإن إنهاء الحصار على كوبا يعني بالنسبة لنا فرصة عادلة للشعب الكوبي لإطلاق العنان لمواهبه الاستثنائية ومهاراته وإمكاناته الابتكارية لتحقيق تطلعاته الإنمائية.

إن أحد المبادئ التي تُحكَم بموجبها ناميبيا هو فلسفة قوية تذكرنا كل يوم بأن الاستبعاد يؤدي إلى النزاع، في حين أن الشمول يؤدي إلى الانسجام. وسيواصل بلدي الوقوف إلى جانب الشعب الكوبي والتصويت مؤيدا لمشروع القرار. إننا نقدر تضامن وتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لهذا القرار الهام على مر السنين، وتدعو الجميع كمجتمع دولي إلى مواصلة الوقوف إلى جانب السعي إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والسعي إلى مستقبل أفضل للشعب الكوبي بالتصويت تأييدا لمشروع القرار A/75/L.97 اليوم.

السيد إدريس (مصر): أود، بداية، المشاركة في الترحيب بمعالى وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغس باريا، الذي يشاركنا جلسة اليوم.

وعلى الجهود الإنمائية للبلد، وأحدث آثارا مدمرة بصفة خاصة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي نفس الوقت، نود أن نشيد بالإنجازات الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية البارزة للشعب الكوبي، ولا سيما الرتبة العالية لكوبا في مؤشر التنمية البشرية، وتحقيقها لعدد من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

في عام ٢٠١٥ حين أطلق قادة العالم خطة التنمية المستدامة التحولية لعام ٢٠٣٠ حثوا بقوة جميع الدول مرة أخرى على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وسيؤثر استمرار الحصار كثيرا على قدرة كوبا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الشاملة. ونتيجة لخبرة كوبا في مجال الرعاية الصحية - التي تحققت على الرغم من هذه الظروف - تمكنت من التصدي على نحو عاجل موضوعي وفعال للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا.

وينطوي الاتصال الشخصي على إمكانات هائلة لتعزيز التفاهم وتحسينه بين الدول. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتهئية بيئة خالية من الجزاءات وإجراءات الحصار. وتأمل الهند في رفع الحصار في أقرب وقت ممكن. وتؤيد مشروع القرار A/75/L.97 الذي قدمته كوبا.

السيد باري رودريغيز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بمعالي السيد برونو رودريغيز بباريا، وزير خارجية جمهورية كوبا الشقيقة ووفده معنا هنا اليوم. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقتين (A/75/81 و A/75/81/Add.1).

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز وغينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وستواصل حكومة بوليفيا دعمها برفض أي تدابير انفرادية تتخذها الولايات المتحدة لفرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي أو

السيد سنغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيانين اللذين أدلى بهما ممثل غينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز.

ونرحب بوزير خارجية كوبا، سعادة السيد برونو رودريغيز بباريا، الموجود معنا في قاعة الجمعية العامة اليوم. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة (A/75/81 و A/75/81/Add.1).

ترفض الجمعية العامة كل عام فرض قوانين وأنظمة ذات تأثير يتجاوز الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية التي تضر بتقدم الشعوب وازدهارها في جميع أنحاء العالم. ففي العام الماضي صوتت ١٨٧ دولة عضوا مؤيدة القرار ٧/٧٤ ومعربة عن تأييدها القوي لرفع الحصار (انظر A/74/PV.28).

كما دعت الجمعية العامة جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق - وإلى إلغاء وإبطال - القوانين والتدابير التي لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، مؤثرة على سيادة الدول الأخرى، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا شك في أن استمرار وجود هذا الحصار، الذي يتعارض مع الرأي العام العالمي بأغلبه الساحقة، كما أعربت عنها هذه الجمعية، يقوض تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها.

وتتضامن الهند، بوصفها أكبر ديمقراطية في العالم وبلدا يؤمن إيمانا ثابتا بتعددية الأطراف، مع الجمعية العامة في رفضها الواضح للقوانين المحلية التي لها تأثير خارج الحدود الإقليمية. إن من شأن فرض حصار من قبيل الحصار المفروض على كوبا عرقلة تحقيق سكان البلد المتضرر، ولا سيما النساء والأطفال، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل. كما إنه يعيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك، في جملة أمور، الحق في التنمية والغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية. كما أثبتت التقارير المتعاقبة للأمين العام - وتقرير هذا العام ليس استثناء - إن الحصار، لا سيما من خلال آثاره خارج الحدود الإقليمية، قد أثر سلبا على الشعب الكوبي

ووفقا للقانون الدولي يرتقي هذا الحصار إلى مستوى أعمال الإبادة الجماعية، فضلا عن أنه عمل من أعمال الحرب الاقتصادية.

وهو حصار عفا عليه الزمن ويقوض حق الشعب الكوبي في تقرير المصير والجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لمكافحة الفقر وعدم المساواة. وإذا كان هناك استعداد حقيقي لاستئناف الجهود المتعددة الأطراف للقضاء على الفقر وتعزيز المشاركة فضلا عن تنفيذ الأهداف المحددة في أهداف التنمية المستدامة على سبيل الأولوية، يجب أن ندعو إلى التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى وضع حد لحصارها المفروض على كوبا دون أي شروط.

إن تجاهل حكومة الولايات المتحدة للقرارات التي تعبر عن رفض المجتمع الدولي شبه الجماعي للحصار الانفرادي المفروض على كوبا يدل على أن هناك بلدانا تتمتع بوضع استثنائي داخل المنظمة منذ تأسيسها. وهي لا تحترم القرارات التي لا تناسبها.

وقد حان الوقت لأن تنفذ الجمعية العامة والأمم المتحدة القرارات التي اتخذتها. وتؤيد بوليفيا مرة أخرى بقوة مشروع القرار A/75/L.97 المعروف على الجمعية العامة. ولكن نود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا للتضامن الذي أنقذ آلاف الأرواح في بلدي. لقد أظهر الشعب الكوبي تضامنه في جميع أنحاء العالم وليس في منطقتي فحسب. وأعتقد أن جلسة اليوم تمثل أكثر من مجرد دليل على التضامن مع كوبا. وهي بمثابة إعراب عن الشكر لكوبا على تضامنها العميق والمثالي مع شعوب العالم. عليه ينبغي أن ندين مرة أخرى الظلم ونطالب برفع الحصار غير القانوني الجائر الذي عفا عليه الزمن عن كوبا نهائيا.

ونحن لا نصوت واليوم معارضين لحصار اقتصادي وتجاري ومالي غير أخلاقي فحسب، بل نصوت أيضا لبعث الأمل وإمكانية بناء عالم أكثر عدلا. ولهذا السبب تنضم بوليفيا إلى أصوات الشعوب الحرة في جميع أنحاء العالم مطالبة برفع الحصار الانفرادي واللاإنساني الذي تفرضه الولايات المتحدة.

استخدام تدابير قسرية انفرادية وتنظيم حملات التشهير والتضليل ضد أي دولة من الدول. اليوم، وبعد انقلاب عام ٢٠١٩ في بلدي، تنضم بوليفيا مرة أخرى إلى الدول الحرة ذات السيادة في العالم لتعرب عن إدانتها ورفضها بأشد العبارات للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي وغير الأخلاقي والإجرامي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من نصف قرن.

وتعدّ المسألة قيد نظر الجمعية العامة من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وحظي بقدر كبير من الاهتمام لأنه يلخص علة وجود منظمتنا وطابعها فضلا عن التحديات التي تواجهها. وتركز أهم مناقشاتنا اليوم على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن التعافي بعد الجائحة تحت شعار "لن يكون هناك أحد في مأمن حتى يصبح الجميع آمنين". وكل ذلك دليل على أهمية التعاون الدولي والتضامن اللازمين للتصدي لهذه التحديات. غير أن حكومة الولايات المتحدة واصلت ممارساتها القديمة القائمة على معاقبة الذين لا يتفقون مع آرائها وفرض حصار غير عادل على الشعوب الحرة التي قررت تحديد مستقبلها. وينتهك الحصار الإجرامي المفروض على كوبا مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحقوق الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي.

إن الحصار المفروض على كوبا غير قانوني. وهو ليس مسألة ثنائية بل تهديد لتعددية الأطراف نفسها. وهو انتهاك عدواني صارخ للقانون الدولي خارج الحدود الإقليمية للدول ويهدد سيادتها جميعا. وهو ينتهك كذلك قواعد التجارة الدولية وحرية الملاحة. ويقوض إدراج الأدوية والمواد الغذائية في تدابير الحصار حقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي الإنساني.

وهو حصار جائر ويسبب ضررا لا يوصف للشعب الكوبي ويسبب المعاناة ويشكل انتهاكا جسيما وصارخا ومنظما لحقوق الإنسان ويؤثر سلبا على التعاون الدولي وعلى الرعاية الصحية والغذاء والتعليم في كوبا. ويلحق ضررا بقطاعات التجارة والاستثمار الخارجية والبناء والسياحة والنقل وصناعاتي الطيران المدني وإنتاج السكر في البلد.

المتحدة يؤيدون رفع الحصار والسماح لهم بحرية السفر إلى كوبا. وهم على اقتناع بأن الكوبيين في كوبا يريدون التمتع بعلاقات طبيعية مع الولايات المتحدة وضمان رفاه أسرهم. ويلقي البعض باللائمة في هذا الجمود الضار على الطموحات الانتخابية المرتبطة بفلوريدا أو على العلاقات الواضحة بشفافية بين النخب السياسية والتشريعية في واشنطن. فما رأي أولئك الذين صوتوا لصالح الرئيس جوزيف بايدن فيما يحدث الآن؟

إن الضرر الذي يسببه الحصار للشعب لا يحصى. ولم تقلت أي أسرة كوبية من آثار هذه السياسة اللإنسانية. ولا يمكن لأحد أن يقول بصدق إن الحصار لا يؤثر تأثيراً حقيقياً على السكان. وفي مجال الرعاية الصحية، لا يزال من المستحيل الحصول على التكنولوجيا والأجهزة والعلاجات والأدوية المناسبة، حيث لا يمكننا الحصول عليها من شركات الولايات المتحدة، بل يتعين علينا الحصول عليها بأسعار باهظة باستخدام وسطاء أو الاستعاضة عنها بأدوية بلا اسم تجاري أقل فعالية، بما في ذلك للمواليد الجدد والأطفال المرضى. ولكن تبعات الضربة الخبيثة التي عانى منها قطاعنا المالي والنفقات المرتبطة بكوفيد-19 تبلغ الآن بليون بيزو، أو ٣٠٠ مليون دولار. وهذا يعني أن الأدوية المتاحة في المستشفيات قليلة، وهي تمثل الفرق بين الحياة والموت. وفي كل يوم، يواجه الناس تحدياً للحصول في الوقت المناسب على الأنسولين والمضادات الحيوية ومضادات الاكتئاب وأدوية ارتفاع ضغط الدم والحساسية وغيرها من الأمراض المزمنة.

وتحاول كوبا حماية الجميع من الفيروس. وقد قمنا بتنشيط نظامنا القوي للرعاية الصحية الشاملة وعولنا على نكران الذات من قبل موظفيه ذوي المهارات العالية. وحشدنا إمكاناتنا العلمية الوطنية وصناعة المستحضرات الصيدلانية البيولوجية ذات المستوى العالمي لدينا وحظينا بدعم وتأييد كاملين من قبل شعبنا، وخاصة الشباب والطلاب، الذين سارعوا إلى التطوع في المناطق عالية الخطورة والمساهمة في البحوث الوبائية. ومكنا ذلك من أن نضع بسرعة بروتوكولات وطنية فعالة للغاية لعلاج الأشخاص المصابين أو المشتبه

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن وزير خارجية كوبا إلى عرض مشروع القرار A/75/L.97.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في عام ٢٠٢٠ تعيّن على كوبا، شأنها شأن بقية دول العالم، أن تواجه التحديات الاستثنائية التي تفرضها جائحة فيروس مرض كورونا (كوفيد-19). واستخدمت حكومة الولايات المتحدة الفيروس حليفاً في حربها القاسية وغير التقليدية. وعملت عن عمد وبدافع انتهازية على تعزيز تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، مما أدى إلى خسائر لبلدنا بلغت نحو ٥ مليار دولار.

طبق الرئيس دونالد ترامب ٢٤٣ تدبيراً قسرياً أحادي الجانب لتقييد دخول الزوار من الولايات المتحدة والإضرار بالأسواق السياحية التابعة لطرف ثالث. واتخذ تدابير على غرار زمن الحرب لحرماننا من إمدادات الوقود. وندد بالخدمات الصحية التي نقدمها في العديد من البلدان. وزاد من جهود الولايات المتحدة لعرقلة المعاملات التجارية والمالية في الأسواق الأخرى وأرهب المستثمرين الأجانب والكيانات التجارية بتطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. كما أنه أعاق التدفق المنتظم والمؤسسي للتحويلات المالية إلى الأسر الكوبية، ما ألحق ضرراً بالغاً بكل من القطاعين العام والخاص وأوجد عقبات أمام إقامة علاقات مع الكوبيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة وأمام لم شمل الأسر. ولا تزال جميع هذه التدابير سارية المفعول حتى اليوم ويجري تطبيقها بالكامل. ومن المفارقات أنها توجه تصرفات حكومة الولايات المتحدة الحالية في وقت تشهد فيه كوبا أكبر زيادة في عدد المصابين بفيروس كوفيد-19، فضلاً عن أكبر عدد من الوفيات ذات الصلة وأكبر أثر اقتصادي سلبي نتيجة للفيروس.

لقد وعد الحزب الديمقراطي الناخبين في حملته الانتخابية بأنه سيعمل على سرعة إلغاء الإجراءات التي اتخذتها حكومة دونالد ترامب، ووعد تحديداً بأنه سينيهي القيود المفروضة على السفر إلى كوبا والتحويلات المالية واتفاقات الهجرة الثنائية، بما في ذلك القيود المفروضة على إصدار التأشيرات. وتبين أن أغلبية شعب الولايات

شاهد على ما تكابده الأسر الكوبية من معاناة وقلق لأنها لا تستطيع الحصول على أبسط الحاجيات للبقاء على قيد الحياة. ويتضح ذلك في طوابير الانتظار الطويلة التي تُضطر العائلات للوقوف فيها يوماً أثناء الجائحة.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الحكومة، كان لتدابير الحصار المشددة أيضاً أثر كبير على نقص السلع والزيادات الجامحة في الأسعار في خضم جائحة وأزمة اقتصادية عالمية. وعلى نحو ما قال الجنرال راؤول كاسترو روس في ١٦ نيسان/أبريل،

”إن الضرر الذي تلحقه هذه التدابير بمستويات معيشة السكان ليس عرضياً ولا أثراً جانبياً؛ بل هو نتيجة محاولة متعمدة لمعاكبة الشعب الكوبي قاطبة“.

إن الحصار انتهاك جسيم وصارخ ومنهجي لحقوق الإنسان للشعب الكوبي، ويشكل عملاً من أعمال الإبادة الجماعية وفقاً للفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٨.

إن سلطات الولايات المتحدة مثيرة للسخرية في محاولاتها لزرع فكرة أن النظام الكوبي فاشل وأن الحكومة الكوبية غير فعالة. ويقولون إن التدابير القسرية لا تضر بالشعب ولا تؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاد كوبا. ولكن إذا نظرنا إلى البيانات، من أبريل ٢٠١٩ إلى ديسمبر ٢٠٢٠، فقد أسفر الحصار عن خسائر قدرها 9.157 بلايين دولار بالأسعار الحالية، وأضرار للاقتصاد تعادل في المتوسط ٤٣٦ مليون دولار كل شهر. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت الخسائر الناجمة عن الحصار تعادل أكثر من ١٧ مليار دولار. ويبلغ مجموع الأضرار المتراكمة التي حدثت على مدى العقود الستة الماضية 147.853 مليار دولار بالأسعار الحالية. وبمعيار الذهب، فإنه يبلغ ١,٣٧٧ تريليون دولار.

وفي ١٠ حزيران/يونيه، اضطر نظامنا المصرفي والمالي إلى تعليق قبوله مؤقتاً للودائع بالدولار الأمريكي، وهو إجراء أساسي، نظراً للعقبات التي أوجدها الحصار للتخلص من تلك العملة أو استخدامها. لقد كانت خطوة أردنا تجنبها، ولكنها خطوة لم نتمكن ببساطة من

في إصابتهم بعدوى كوفيد-١٩. وأوجدنا مكاناً في مستشفياتنا لجميع المصابين بكوفيد-١٩ وضمنا الاستمرارية الكاملة لنظام العناية المركزة لدينا وعزلنا أولئك الذين كانوا على اتصال بالمرضى. وتمكنا من ضمان إجراء اختبارات التفاعل البوليميري المتسلسل وتفاعل الأجسام المضادة مجاناً وأنشأنا مختبرات للبيولوجيا الجزيئية في كل مقاطعة من مقاطعات البلد.

وعندما منع الحصار بقسوة إمدادات أجهزة التنفس الاصطناعي الرئوية، طورنا إنتاجاً وطنياً منها باستخدام نماذجنا الأولية. ومكنتنا كل تلك الجهود الوطنية من إبقاء معدلات وفيات الجائحة منخفضة نسبياً، لا سيما بين العاملين في مجال الرعاية الصحية والأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. وتجدر الإشارة إلى أن جزيرة صغيرة تعمل تحت الحصار أنتجت خمسة لقاحات تجريبية وأقرت ثلاثة منها من خلال دراسات التدخل وتدخلات الرعاية الصحية. وأعطينا جرعة واحدة على الأقل لـ ٣٥٠ ٢٤٤ ٢ كوبياً، ونعتمز تطعيم ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من السكان بحلول نهاية الصيف و ١٠٠ في المائة قبل نهاية العام، على الرغم من أن الحصار يشكل عقبة كأداء أمام قدرتنا على زيادة إنتاجنا الصناعي من اللقاحات. وكل هذا دليل على أننا وضعنا العلم في خدمة شعبنا وأن خدماتنا العامة فعالة.

وشنت حكومة الولايات المتحدة خلال هذه الجائحة حملة تشهير ضد جهودنا في مجال التعاون الطبي. وأرسلت كوبا ٥٧ فرقة متخصصة من لواء هنري ريف الطبي الدولي إلى ٤٠ بلداً وإقليماً، بالإضافة إلى أكثر من ٢٨ ٠٠٠ من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يخدمون بالفعل ٥٩ دولة.

كما يحرم الحصار كوبا من التمويل الذي تحتاج إليه لاستيراد مكونات إنتاج الأغذية، مما أدى إلى انخفاض إنتاجنا من لحم الخنزير والسلع الأخرى. وثمة قواعد صارمة للسماح بالواردات الغذائية من الولايات المتحدة والتي تجري في ظروف تمييزية، والكميات ضئيلة بالنظر إلى الأضرار الواسعة النطاق التي ألحقها الحصار بالقطاع المالي وأثر تطبيقه خارج الحدود الإقليمية في أسواق ثالثة. وإنني

والدخول بها إلى العالم الحقيقي. إنها تستخدم موارد هائلة ومختبرات اجتماعية وأدوات ذات تكنولوجيا عالية في حملة محمومة لتشويه سمعة كوبا من خلال الاستخدام المقزز للأكاذيب والتلاعب بالبيانات. إنها تكثف حملة التشهير باستخدام التعصب الأيديولوجي التي تقودها، بشن هجمات وحشية على أولئك الذين يدافعون عن الحقيقة.

إن البعض يحلم بزراعة الفوضى الاجتماعية والاضطرابات والعنف والموت. وهذا ليس مستغرباً، لأن هذه الأسلحة أسلحة سياسية سبق استخدامها في بلدان أخرى، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب مدمرة. وثمة بضعة أوهام حول إثارة تدفقات الهجرة غير المنظمة وغير المنضبطة بين كوبا والولايات المتحدة. وهذه لعبة خطيرة. وقد حذرنا حكومة الولايات المتحدة من مخاطر تلك الفكرة، حيث إن عليها التزاماً قانونياً وأخلاقياً باحترام اتفاقات الهجرة، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار التأشيرات. إنها مسألة حساسة تكلف أرواحاً.

والدول الممثلة هنا اليوم ضحية الأثر الخارج عن الحدود الإقليمية للحصار الذي يقوض سيادتها، وينتهك التشريعات الوطنية ويخضعها لأحكام محاكم الولايات المتحدة ويضر بمصالح مؤسساتها الحريضة على إقامة علاقات مع البلدين. والحصار انتهاك للقانون الدولي. فليس من القانوني أو الأخلاقي أن تقوم حكومة دولة كبيرة بإخضاع أمة صغيرة لعقود من الحرب الاقتصادية التي لا نهاية لها بهدف فرض نظام سياسي مختلف وتنصيب حكومة صممتها لها. من غير المقبول حرمان شعب بأكمله من الحق في السلام والتنمية والرفاه والتقدم الإنساني. ومن غير المقبول أن تتجاهل حكومة الولايات المتحدة القرارات المتعاقبة للجمعية العامة الديمقراطية والتمثيلية على مدى ٢٨ عاماً. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قال القائد العام فيدل كاسترو، من على هذه المنصة،

”وينبغي أن نؤكد بحزم أن مبدأ السيادة لا يمكن التضحية به في سبيل نظام مستغل ومجحف، تسعى فيه قوة عظمى مهيمنة، يدعمها جبروتها، إلى أن تكون هي صاحبة القرار في كل شيء“. (A/55/PV.4، صفحة ١٩).

تأجيلها أكثر من ذلك. إنها حرب اقتصادية ذات نطاق يتجاوز حدود الولاية الإقليمية تشن على بلد صغير كان بالفعل يعالج مؤخرًا آثار الكساد العالمي والأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، التي جردتنا من الإيرادات الحيوية، بما في ذلك من السياحة. وكما قال الرئيس ميغيل دياس كانيل في ١٩ نيسان/أبريل،

”لا يمكن لأي شخص يتسم بقدر ضئيل من النزاهة أو تتاح له بيانات اقتصادية في المجال العام أن يتجاهل أن الحصار هو العقبة الرئيسية أمام تنمية بلدنا وسعيه لتحقيق الرخاء والرفاه“.

وأتساءل عما سيحدث للاقتصادات الأخرى، بما في ذلك اقتصادات البلدان الغنية، إذا ما تعرضت لظروف مماثلة. ماذا ستكون الآثار السياسية والاجتماعية عليها؟

إن الحصار عمل ذو دوافع سياسية، كما ورد وصفه تماماً في المذكرة الشائنة لليستر مالوري، الذي كان آنذاك نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية، في ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠. ونصها كما يلي:

”يجب أن ننفذ بسرعة جميع التدابير الممكنة لإضعاف الحياة الاقتصادية، مما يحرم كوبا من المال والإمدادات من أجل تخفيض المرتبات الاسمية والحقيقية على حد سواء. إن الهدف هو التسبب في الجوع واليأس، والإطاحة بالحكومة“.

وقد استكمل ذلك بشكل خبيث بحملة مكثفة للتدخل السياسي في الشؤون الداخلية لكوبا ذات برامج تخريبية تخصص لها حكومة الولايات المتحدة عشرات الملايين من الدولارات من ميزانيتها الاتحادية كل عام، فضلاً عن تقديم تمويل سري إضافي. والهدف هو زرع عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في كوبا في ضوء المصاعب الاقتصادية التي تتسبب فيها حكومة الولايات المتحدة نفسها. فهي تظن أنه إذا كان بإمكانها تعريض الشعب الكوبي للمشقة، ودعم قادة مصطنعين، وتشجيع الفوضى وعدم الاستقرار، فإنها ستكون قادرة على تجهيز حركة سياسية افتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي

أي ظرف من الظروف، والتي تزداد صعوبة بدرجة كبيرة في مواجهة العداء المستمر من الإمبريالية الأمريكية، التي مع ذلك لن تعيقنا ولن تنتهي إرادة الأجيال الحالية والمقبلة من الكوبيين.

إنني ممتن للغاية لتضامن ومساعدة مواطنينا وأصدقاء كوبا في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك البلد المضيف، وهو أمر يتطلب تصميمًا كبيرًا في مواجهة معارضة الحكومة، ونحن نقدره كثيرًا. ويشجعنا دعم آلاف الناس في جميع أنحاء العالم الذين تجمعوا للمطالبة بأن تضع حكومة الولايات المتحدة حدا لهذا الحصار، ومن بينهم العديد من الكوبيين الذين يرفعون علم النجم الأوحده حتى هنا.

بالنيابة عن بلدي وشعبه العزيز الكريم الذي يقاوم ويتقدم ببطولة، أقدم مشروع القرار A/75/L.97، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، لكي نتظر فيه الجمعية العامة. إن هذا الحصار، شأنه شأن الفيروس، يخنق ويقتل، فيجب أن يتوقف. إما ندافع عن الوطن أو نموت، وسوف تكون لنا الغلبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. سنمضي الآن إلى النظر في مشروع القرار A/75/L.97.

قبل إعطاء الكلمة لتعليق التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دوارتي لوبيس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. أود في البداية أن أئوه بحضور معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، في قاعة الجمعية العامة.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا له أثر ضار على الحالة الاقتصادية في هذا البلد، ويؤثر سلبيًا على مستويات معيشة الشعب الكوبي. ويمكن للتجارة

إن كوبا تطالب بتركها تعيش في سلام، وأن يُسمح لها بالعيش دون حصار، وأن ترى نهاية لتقويض علاقاتنا التجارية والمالية مع بقية العالم. ونطالب بإنهاء التلاعب والتمييز والعقبات التي يواجهها الكوبيون الذين يعيشون في الولايات المتحدة فيما يتعلق بصلاتهم بأقاربهم في كوبا وبالبلد الذي ولدوا فيه. إننا نقدر جهود أولئك الذين استمروا، في هذا الوقت العصيب، في التواصل مع أسرهم في الجزيرة ودعمهم في مواجهة الكراهية والاضطهاد السياسي. وحتى داخل حكومة الولايات المتحدة، يجادل الكثيرون بشكل عملي بأنه ينبغي إنهاء الحصار لأنه سياسة عفا عليها الزمن وغير فعالة، والتي لم ولن تحقق هدفها، ولكنها في نهاية المطاف أفسدت سمعة الولايات المتحدة نفسها وعزلتها.

كما أنه من غير المقبول أن يتم التلاعب بمكافحة الإرهاب لأغراض سياسية وانتخابية. في كانون الثاني/يناير، قبل تسعة أيام من تنصيب الحكومة الحالية، أدرجت إدارة الرئيس ترامب كوبا على قائمة تعسفية وأحادية الجانب للدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي، بما لذلك من تداعيات كبيرة على النظام المالي العالمي. فلا يمكن لأحد أن يدعي بصدق أن كوبا دولة راعية للإرهاب. ما جرى الكشف عنه مؤخرًا جعل من آخر تلك الذرائع أضحوكة. ومع ذلك، ففي ١٤ أيار/مايو وصفت وزارة خارجية الولايات المتحدة كوبا مرة أخرى - كما فعلت الإدارة السابقة في عام ٢٠٢٠ - بأنها بلد لا يتعاون بما فيه الكفاية مع جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. لقد كانت كوبا ضحية أعمال إرهابية نظمها ومولتها ونفذتها حكومة الولايات المتحدة أو تم ذلك من داخل أراضي الولايات المتحدة، وهي أعمال قُتل فيها 3,478 كوبيا وخلفت ٢٠٩٩ جريحًا أو معوقًا. وهناك ما يكفي من الأدلة على الجهود المبذولة للتعاون، فضلًا عن أعمال التعاون الفعالة في السنوات الأخيرة بين السلطات في كلا البلدين. إن موقفنا من الإرهاب معروف جيدًا. فنحن ندينه إدانة تامة بجميع أشكاله ومظاهره. بقرار سيادي ولخير الأمة بأسرها، تبذل كوبا منذ سنوات جهودًا متواصلة لتحديث نموذجها ودولتها الاشتراكية، القائمة على القانون والعدالة الاجتماعية، بدعم من أغلبية كبيرة جدا من مواطنيها من خلال استفتاء حر ومباشر وعام. إنها مهمة جريئة ومعقدة للغاية في

من دون تقديم أي حقائق جديدة إلى وضع العراقيل أمام المعاملات المالية الدولية مع الجزيرة. وعلاوة على ذلك، قيد الحصار قدرة كوبا على استيراد المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية وغيرها من الإمدادات اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩.

والى جانب الأثر الضار للحصار على الكوبيين العاديين، تؤثر جزاءات الولايات المتحدة وغيرها من التدابير الإدارية والقضائية تأثيرا سلبيا أيضا على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وقد عارضنا بشدة وباستمرار أي تدابير من هذا القبيل، نظرا لتطبيقها خارج الحدود الإقليمية وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي في انتهاك لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. ولا يمكننا أن نسمح لمثل هذه التدابير بعرقلة علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا. ويرفض الاتحاد الأوروبي بشدة تفعيل الولايات المتحدة في أبريل ٢٠١٩ للبابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون. فهو ينتهك الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة في الاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وسنعمد على جميع التدابير المناسبة لمعالجة آثار قانون هيلمز - بيرتون، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوقنا في إطار منظمة التجارة العالمية ومن خلال استخدام التشريع المانع للاتحاد الأوروبي، الذي يمنع تطبيق الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية على مواطني الاتحاد الأوروبي والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في كوبا.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن التعاون الدولي والحوار والمشاركة الأوثق، حتى وإن كانت غير محبذة، هي الطريقة الأمثل للتعامل مع كوبا. وقد دخل التطبيق المؤقت لاتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا عامه الرابع الآن. وقد أرسى الاتفاق علاقتنا الثنائية على أساس قانوني جديد ومتين ووضع جدول أعمال لمشاركة حاسمة مع كوبا من شأنه أن يمكننا من دعم كوبا ومرافقتها في طريقها نحو الإصلاح والتحديث. كما إننا نعزز الحوار والتعاون بشأن المسائل التي لا تزال لدينا خلافات جوهرية بشأنها. وتحققنا لتلك الغاية أنشأ الاتفاق حوارا بشأن حقوق الإنسان كدعامة أساسية لعلاقتنا. وقد عقد الاجتماع الرسمي الثالث لهذا الحوار في شباط/فبراير.

الخارجية والاستثمار الأجنبي أن يؤدي دورا حاسما في وضع البلد على طريق التحديث والإصلاح والنمو المستدام، فضلا عن مساعدته على التغلب على المصاعب الاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولذلك يرى الاتحاد الأوروبي أن رفع الحصار يمكن أن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي لمصلحة الشعب الكوبي.

ونسلم بأن حالة حقوق الإنسان في كوبا لا تزال تبعث على القلق، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء ذلك، ونعيد تأكيد دعوتنا إلى الحكومة الكوبية أن تمنح مواطنيها حقوقهم وحررياتهم المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا بالكامل، بما في ذلك حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات؛ وأن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأن توجه دعوة دائمة إلى جميع آليات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لزيارة كوبا. ونعتقد أيضا أن تمكين المجتمع المدني أمر أساسي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وندعو الحكومة الكوبية إلى إفساح المجال لحوار بناء وشامل للجميع، من دون شروط مسبقة، مع كامل طيف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الجزيرة. وينبغي أيضا إشراك طائفة واسعة من المجتمع المدني، الكوبي والأوروبي على السواء، في تنفيذ اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن التغيير الإيجابي في كوبا يمكن أن يحدث على أفضل وجه من خلال المشاركة الوثيقة على جميع المستويات - الحكومة والاقتصاد والمجتمع المدني - بل وكذلك من خلال التبادلات بين الشعوب. ولذلك، فإننا نأسف أسفا عميقا لفرض الإدارة الأمريكية السابقة قيودا إضافية على علاقاتها مع كوبا منذ أن اعتمدت الجمعية العامة أحدث قرار لها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ (القرار ٧/٧٤). وتحد التدابير التي تزيد من تقييد السفر، مثل إلغاء التصاريح بالسفر إلى كوبا لحضور اجتماعات مهنية ومؤتمرات وأنشطة عامة أخرى، من إمكانية زيادة التعاون مع الشعب الكوبي. وقد أدت إعادة الإدارة نفسها تصنيف كوبا دولة راعية للإرهاب

بتصدير ما قيمته مليارات الدولارات إلى كوبا، بما في ذلك الأغذية والسلع الزراعية الأخرى، والأدوية والأجهزة الطبية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والسلع الاستهلاكية وغيرها من المواد لدعم الشعب الكوبي.

ويظل النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان في صميم سياستنا تجاه كوبا. فنحن نتعامل مباشرة مع شريحة كبيرة من المجتمع المدني الكوبي، ونمكن الشعب الكوبي من تحديد مستقبله. كما إننا نتعامل مباشرة مع الحكومة الكوبية للتديد بالانتهاكات والدفع من أجل الإصلاح. إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب كل من يدافع عن الحرية في كوبا. إن الكوبيين يستحقون، شأنهم شأن جميع الشعوب، الحق في حرية التعبير والتجمع والثقافة. ولا ينبغي لأي حكومة أن تسكت منتقديها عن طريق انتهاكات حقوقهم الإنسانية. إننا نحتفي بالخلفيات والأفكار المتنوعة للفنانين ورجال الأعمال والزعماء الدينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين البيئيين الكوبيين - على سبيل ذكر قلة من الكثيرين في كوبا الذين لهم صوت قوي ورغبة في إسماع صوتهم.

تعارض الولايات المتحدة مشروع قرار اليوم. ونشجع الجمعية العامة على دعم الشعب الكوبي في سعيه إلى تقرير مستقبله.

السيد إرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): في تعلياننا للتصويت، نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا غينيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تشارك نيكاراغوا شعوب العالم في إعادة تأكيد رفضها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي وغير القانوني وغير الأخلاقي الذي تفرضه الولايات المتحدة على البلد الشقيق كوبا وحكومته وشعبه. لقد خاض ذلك الشعب الاستثنائي معركة هائلة على مدى ٦٠ عاما مقاوما خلالها الغزوات وأعمال الإرهاب والجزاءات الاقتصادية والحصار وجميع شبكات الإمبريالية وأفعالها المزعزعة للاستقرار.

وندعو كوبا، في أعقاب اعتمادها دستورا جديدا وبغية التغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة، إلى مواصلة تنفيذ برنامج شامل للإصلاح والتحديث وتوسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية والقضائية والاجتماعية وتنفيذها بطريقة تعالج الشواغل الرئيسية للشعب الكوبي، فضلا عن تلبية التطلعات المشروعة للشعب الكوبي في زيادة الفرص للمشاركة في تشكيل مستقبل البلد.

ومع اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، يقدم الاتحاد الأوروبي لكوبا شراكة متسقة وموثوقة لدعمها في سعيها إلى إصلاح نموذجها السياسي والاقتصادي والسعي إلى تحقيق تنمية مستدامة وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية بينما نواصل بقوة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونرى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا يسهم في تعزيز تلك الأهداف بل يعوق تحقيقها. وإزاء هذه الخلفية، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع مؤيدة مشروع القرار A/75/L.97.

السيد هنتر (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب الكوبي وتسعى إلى دعم سعيه إلى الحرية والازدهار ومستقبل أكثر كرامة.

والولايات المتحدة، مثلها مثل الدول الأعضاء الأخرى، تحدد إدارة علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى وفقا لمصالحها الوطنية. والجزاءات وسيلة مشروعة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي وغيرها من الأهداف الوطنية والدولية. والولايات المتحدة ليست وحدها في هذا الرأي أو في تلك الممارسة. فالجزاءات هي مجموعة واحدة من الأدوات في جهودنا الأوسع نطاقا فيما يتعلق بكوبا للنهوض بالديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان ومساعدة الشعب الكوبي على ممارسة الحريات الأساسية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولذلك فإننا نعارض مشروع القرار A/75/L.97.

ونسلم بالتحديات التي يواجهها الشعب الكوبي. ولذلك، فإن الولايات المتحدة مورد هام للسلع الإنسانية للشعب الكوبي، فضلا عن كونها أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لكوبا. ففي كل عام، نسمح

وحدثها هنري ريف للوقاية من جائة مرض فيروس كورونا ومكافحته في ٤٠ بلدا وإقليما في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووفاء لشعار "أطباء لا قتابل" انضم جيش المعاطف البيضاء إلى ٢٨ ٠٠٠ من المهنيين الذين قدموا المساعدة بتقان وتجرد من الغرض إلى ٥٨ دولة دون تضامنا مع ضحايا الزلازل وأمواج تسونامي والأعاصير والفيضانات، أو في التصدي الناجع لجائحتي حمى الضنك ومرض فيروس الإيبولا. كما طُور العلماء في مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية في كوبا المنكوبة بالجائحة خمسة لقاءات محتملة مضادة لجائحة كوفيد-١٩. وبالتالي أصبحت كوبا أول بلد في أمريكا اللاتينية يطور لقاحه على الصعيد الوطني ويوزعه على شعبه ومجانيا وبصورة شاملة. وليس من قبيل المصادفة أن تسمى لقاءاتها سوبيريانا ومامبيسا وعبد الله تكريما لخوسيه مارتى.

إننا نبعث رسالة حب وتضامن إلى شقيقاتنا وأشقاتنا الكوبيين وإلى حكومة كوبا وشعبها وإلى قلوب الكوبيين التي تربو عن ١١ مليون، لما يبذونه من روح أممية ومساهمة خالية من أي نزعة أنانية في جميع حملاتنا وبرامجنا الاجتماعية في نيكاراغوا سواء في مجالات الصحة أو التعليم أو الرياضة أو الكثير من المجالات الأخرى. ونحن عازمون على وحدة شعوبنا الأبدية في قضيتنا إلى أن يتحقق لنا النصر.

ونعتقد أنه ليس لأي دولة الحق في فرض إرادتها على الآخرين بواسطة تدابير اقتصادية قسرية انفرادية تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهذه الممارسات غير مشروعة وغير قانونية وتقلل من شأن التقدم المحرز في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وتأمل نيكاراغوا أن يتم الامتثال للعديد من قرارات الجمعية العامة فضلا عن واحترامها دائما بغية وضع حد لهذه السياسة غير القانونية إزاء كوبا. لقد حان الوقت لوضع الأسس للحوار المحترم والهادف إلى حل المسائل الثنائية المعلقة بين البلدين المعنيين استنادا إلى مبادئ المساواة بين الدول والمعاملة بالمثل واحترام سيادة كوبا واستقلالها.

ونحن على اقتناع تام بأن التضامن الدولي مع كوبا سيستمر وأن الجمعية ستدين اليوم مرة أخرى الحصار الإجرامي وجميع التدابير والتداعيات التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي ما زالت تُشدّد ضد

ونرحب بوجود شقيقنا ورفيقنا برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا، الذي وصل إلى هنا في هذا الوقت الاستثنائي من الجائحة ليطلعنا على الأدلة على الدمار الاقتصادي والتجاري والمالي المؤسف الذي ألحقه هذا الحصار الشرير بالشعب الكوبي. وبالرغم من أن الغالبية العظمى من البلدان في الجمعية العامة ما برحت تدعو سنويا منذ عام ١٩٩٢ إلى إلغاء تلك التدابير، استمرت هذه السياسة الرجعية التي عفا عليها الزمن وتم تعزيزها. لقد رأيت نيكاراغوا إلى جانب سائر البلدان النامية والمجتمع الدولي بأسره، مع الشعور بالقلق، كيف ارتقت الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية والحظر المفروض خلال الجائحة إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية. إن الحصار يلحق ضررا مباشرا بحق الشعب الكوبي الشجاع في التنمية وينتهك جميع حقوق الإنسان ويقوض جهود البلد الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة.

لقد بينت كوبا كيف تفاقم الأثر المالي للحظر خلال الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٩ وآذار/مارس ٢٠٢٠ في قطاعات حساسة مثل الصحة والتعليم والرياضة والثقافة بتكلفة زادت على ٥,٥ مليار دولار. ويتجاوز هذا الرقم المبلغ المسجل في العام السابق خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩ بنحو ١,٢ مليار دولار، لتصل بذلك الأضرار المتراكمة خلال ما يقرب من ستة عقود منذ تنفيذ هذه السياسة التي عفا عليها الزمن لأول مرة إلى أكثر من ١٤٤ مليار دولار. ونشجب مجموعة التدابير الخمس المعتمدة في عام ٢٠١٩ بهدف رصد وفرض تدابير تأديبية على الشركات والسفن وشركات الشحن التي تنقل الوقود إلى كوبا. لقد قوض الحصار جهود كوبا، ذلك البلد النبيل، المبذولة في مكافحة الجائحة، خاصة من خلال بعده خارج الحدود الإقليمية الرامي إلى حرمان الشعب الكوبي عمدا من أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة، وأدوات التشخيص والنظارات الواقية والمعاطف والقفازات والكواشف الكيميائية وغيرها من اللوازم المطلوبة لمكافحة المرض.

ومن المثير للإعجاب أن كوبا تمكنت، في كفاحها ضد الحصار وفي مواجهة أعمال العدوان وسياسات التشهير من إرسال ٥٧ فريقا من

أجري تصويت مسجل.

المؤيدين:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، الجمهورية التشيكية، توغو، توفالو، تونس، تونغفا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرنسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكامرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب،

جمهورية كوبا الشقيقة. ونود أن نتشاطر بياناً أصدره زعيم بلدنا الرئيس دانيال أورتيغا سافيدرا مؤخراً قال فيه:

”نحن نعرب عن تضامننا مع الرئيس ميغيل دياز - كانيل والقائد راول كاسترو وشعب كوبا. وسنقف مع شعب كوبا في كفاحه من أجل السلام، وهو كفاح يستمد فيه شعب كوبا قوته من الضعف ويرسل ألوية طبية كاملة إلى مختلف أنحاء العالم للمساعدة في مجال الصحة. لقد فعلوا ذلك من قبل وهم يفعلونه الآن في مواجهة الجائحة. وهناك ألوية من الأطباء الكوبيين تسافر إلى مناطق نائية لا وجود فيها لألوية من البلدان المتقدمة النمو. ومع استحالة رؤية أولئك هناك، يوجد أشقاؤنا أفراد ألوية الأطباء الكوبيين.

”وبالرغم من ذلك العمل التضامني السخي ونضالهم من أجل السلام لا يزال الحصار غير القانوني مستمرا بنفس الشدة والوحشية التي كان عليها عندما زاده تشديدا الرئيس ترامب بل يتم تشديده أكثر. ولكن من الذي يعاني؟ إنه الشعب الكوبي الذي يعاني من هذا الحصار.“

ستظل نيكاراغوا دائما متحدة بتلك الروح الشجاعة لمارتي وفيدل وراؤول ودياس كانيل وشعب كوبا العظيم. وكما دأبت نيكاراغوا كل عام فإنها ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/75/L.97. واليوم، ستدافع الجمعية العامة، باعتمادها الموحد لمشروع القرار الذي قدمته كوبا، عن تعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة، في سعيها إلى التفاهم والتعايش السلمي بين الأمم وهو ما نتطلع إليه جميعا، وكذلك لتعزيز ثقافة السلام التي نتحدث عنها ونتوق إليها جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.97 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

طلب إجراء تصويت مسجل.

عليه منذ ما يقارب ١٠ سنوات. وتجدد الجمهورية العربية السورية التزامها الكامل ودعمها القوي لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. هذا الحصار الظالم الذي يشكل خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ويغخر وفد بلدي بأنه واطب على التصويت تأييداً لمشروع القرار ٢٨٩/٧٥ المطروح أمامنا خلال دورات الجمعية العامة كافة. إن نتائج التصويت على هذا القرار، التي تقارب تحقيق الإجماع الدولي بشأنه، هي رسالة قوية لمطالبة الإدارات الأمريكية المتعاقبة برفع حصارها الجائر عن الشعب الكوبي والعدول عن سياساتها القائمة على ممارسة الضغوط وفرض الجزاءات الانفرادية على الدول التي لا تتسجم خياراتها الوطنية الحرة مع الأجندات والمصالح الأمريكية. وبخطوة غير شرعية، عمدت الإدارة الأمريكية السابقة إلى استخدام أداة حرب جديدة ولكنها قديمة، ألا وهي تصنيف كوبا على قائمة الدول التي تدعي أنها راعية للإرهاب الدولي، الأمر الذي يدينه وفد بلدي بشدة.

إن التقارير الدورية للأمين العام والتقارير الشهرية التي دأب الوفد الكوبي على تعميمها على الدول الأعضاء ليست إلا دليلاً آخر على حجم معاناة الشعب الكوبي في ظل هذه الإجراءات القسرية لعقود عديدة. حيث تبيين الأرقام والدلائل الواضحة حجم الأضرار التي تلحق بكوبا والخسائر التي يتكبدها الشعب الكوبي في كل يوم نتيجة للحصار الخانق، وبخاصة مع الانتشار العالمي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأثرها المدمر على الشعوب والاقتصادات في العالم. إنها أضرار لا يجوز استمرارها بحق الشعب الكوبي الذي لطالما وقف إلى جانب القانون الدولي ومبادئ الحق والعدل والمساواة، ولبي نداء المساعدة الإنسانية والطبية في كل أنحاء العالم، وآخرها إنجازاته في إيجاد لقاح ضد كوفيد-١٩. بالإضافة إلى جهود كوادره الطبية المنتشرة في ما يزيد عن ٣٥ دولة، والتي تؤدي دوراً هاماً في إنقاذ أرواح الآلاف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كونفورو (مالي).

مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أوكرانيا، البرازيل، كولومبيا

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٨٤ صوتاً مقابل صوتان وامتناع عضوين عن التصويت (القرار ٢٨٩/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) قبل إعطاء الكلمة لتعليقات التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدكم.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي أدلى به المندوب الدائم لأذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به المندوب الدائم لجمهورية غينيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود الآن أن أدلي ببيان تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

أرحب بداية بحضور معالي السيد برونو رودريغس باريا، وزير خارجية كوبا، وبمشاركته وبيانه المميز بشأن هذا البند الهام من جدول أعمال الجمعية العامة.

وأود أن أعيد التأكيد على الدعم الثابت والمستمر من الجمهورية العربية السورية - قيادة وشعباً - لصمود الإخوة والأخوات في كوبا الصديقة في مواجهة الحصار الأمريكي الجائر وغير الشرعي المفروض عليها منذ عام ١٩٦٢. كما نثمن مواقف الأشقاء في كوبا الداعمة لبلدي في وجه الحرب الإرهابية الواسعة النطاق التي تشن

لقرارها السنوي الداعي إلى رفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقد واصلت الولايات المتحدة، على الرغم من تلك الدعوات القوية وفي تحدّ للقانون الدولي والتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة على مدى العقود الستة الماضية، فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا. وهذه التدابير لا تخدم أي غرض سوى إلحاق قدر هائل من الأذى والمعاناة بشعب كوبا، وبخاصة النساء والأطفال. ونحن جميعاً ندرك الآثار الضارة الواسعة النطاق للحصار، لا على قطاعات الاقتصاد الكوبي المالية والمصرفية والتجارية والاستثمارية والسياحية وحسب، ولكن أيضاً على الصحة والتغذية وجودة المياه والتعليم والثقافة في البلد.

وما فتئ بلدي يعاني من عقوبات غير قانونية فرضتها الولايات المتحدة منذ الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. وفي العقود الأربعة الماضية، ازداد معدل التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب الإيراني زيادة هائلة إلى حد أنها استهدفت حتى استيراد الأدوية والمعدات الطبية. وعلاوة على ذلك، استحدثت تدابير قسرية انفرادية ضد دول أخرى لتنفيذها التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد سلوك الولايات المتحدة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبالإضافة إلى إعادة فرض الجزاءات الأحادية الجانب على إيران - وهو انتهاك جسيم لالتزامها بموجب الميثاق، فضلاً عن التزاماتها الصارمة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) - لا تزال الولايات المتحدة تهدد حالياً دولاً أخرى إما بانتهاك القرار أو مواجهة العقاب.

ومن المؤسف أن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة واصلت نفس الممارسة منذ كانون الثاني/يناير. وفي الوقت الذي تحشد فيه جميع الدول جهودها للتغلب على التحديات الناشئة عن تفشي مرض فيروس كورونا الذي لا يزال يعصف بأجزاء كثيرة من العالم، أعاقت تلك التدابير القسرية بشدة جهودنا لمكافحة المرض. وقد حدثت من وصولنا إلى مواردنا المالية في بلدان أخرى، مما حد من قدرتنا على شراء الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة الفيروس الجديد.

إن الجمهورية العربية السورية، حالها حال كوبا وعدد من الدول الأخرى، لا تزال إلى اليوم هدفاً للعديد من الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد وغير قانوني وخارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وهي إجراءات تمثل إرهاباً اقتصادياً مكماً للإرهاب الذي مارسه وتمارسه تنظيمات إرهابية في بلدي، وهو يطال كل سوري في حياته اليومية ويحرمه من الحصول على احتياجاته الأساسية، كما يحد من قدرة الحكومة السورية على توفير الخدمات والدعم للمحتاجين.

ويجدد بلدي مطالبته بوضع حد فوري ونهائي لسياسات فرض التدابير القسرية، ويذكر بالدعوات التي أطلقها معالي الأمين العام وكبار موظفي الأمم المتحدة ومقرري مجلس حقوق الإنسان في هذا السياق. كما نذكر بحق الشعب الكوبي في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية):

نود في البداية أن ننوه بحضور معالي السيد برونو رودريغس باريّا، وزير خارجية كوبا، في هذه الجلسة. وفي ذلك الصدد، نعرب عن امتناننا للبيان القوي الذي أدلى به.

وأود أيضاً أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي أدلى بها كل من ممثل غينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل النيجر باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ليس الحظر الانفرادي والجزاءات القسرية سوى اثنين من بين عدد من الأساليب الرامية إلى تحقيق أهداف السياسة الوطنية التي تؤثر بدورها تأثيراً سلبياً على تعزيز السلام، إقليمياً ودولياً على السواء. وهي لا تشكل عوائق أساسية أمام إقامة عالم سلمي ومزدهر فحسب، بل أيضاً أمام نظام دولي عادل ومنصف، وهو شرط أساسي للتنمية المستدامة.

لقد أعربت الجمعية العامة لسنوات عديدة عن تأييدها وتضامنها الساحقين مع كوبا حكومة وشعباً من خلال تصويتها الحاسم تأييداً

خارج حدودها الإقليمية فوراً ووفقاً لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنؤكد على دعمنا الثابت لحكومة كوبا وشعبها وتضامننا معها في كفاحهما العادل من أجل صون كرامة الأمة وسيادتها وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية.

السيد غيموليك (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن تقديري لحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريل، وزير خارجية كوبا. كما أنني على رئيس الجمعية العامة لعقد هذه الجلسة لمعالجة هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية مرة أخرى، والتي استمرت لعقود على الرغم من الجهود والنداءات التي بذلت على الصعيد الدولي.

صوتت أنغولا مؤيدة للقرار ٧٥/٢٨٩، كما فعلت دائماً من أجل هذا القرار السنوي، بهدف أن تشهد إيجاد حل نهائي لمسألة الحصار المفروض على كوبا. وعلى الرغم من أنه قد تم تناول هذا الموضوع مرات عديدة داخل منظمتنا وفي محافل دولية أخرى، لم يحرز أي تقدم حقيقي ولم تتمكن كوبا من الخروج من الحالة المفروضة عليها منذ أكثر من ٦٠ عاماً. واليوم، بعد مرور ٧٥ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، من المؤسف أننا لا نزال نشهد أوضاعاً ظالمة ومؤسفة مثل الحصار المفروض على كوبا في وقت يمكن فيه بالفعل أن يكون الإطار السياسي الدولي أكثر توازناً، وأن يتم إيجاد حل للخلافات السياسية القديمة التي لم تكن منطقية من قبل وتزداد عدم منطقيتها الآن وأن تصبح من مخلفات الماضي. عاماً بعد عام، تتخذ قرارات بأغلبية ساحقة تؤيد إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. بيد أنه لم ينفذ أي من هذه القرارات، في تجاهل واضح للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والمواقف التي أعربت عنها معظم الدول الأعضاء.

وخلال الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى هافانا في آذار/مارس ٢٠١٦، بدا أنه قد تم خلق فرصة لتهيئة مناخ سياسي أقل تشدداً ربما يؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء الحصار. غير أن العملية توقفت ثم تراجعت وعادت إلى الوضع الراهن. إن الحصار الاقتصادي والمالي الانفرادي المفروض على كوبا لا يؤثر على الشعب الكوبي فحسب، بل على جميع الذين يقررون إقامة

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المجتمع الدولي يجب أن يعمل على إيجاد حلول لمواجهة هذه التدخلات المدمرة والنزعة الأحادية. وتؤمن إيران إيماناً قوياً بالتعاون مع البلدان الصديقة، بما فيها كوبا، لمواجهة تلك التحديات بحكمة. أخيراً، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً أن الولايات المتحدة يجب أن تمتثل فوراً وبشكل كامل لالتزاماتها الدولية وأن تكف عن تطبيق جميع التدابير القسرية الانفرادية.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): صوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤيداً للقرار ٢٨٩/٧٥، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا القرار السنوي لما يقرب من ثلاثة عقود بدعم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً.

وعلى الرغم من ذلك، تجاهلت الولايات المتحدة مطالب المجتمع الدولي، ولا تزال تفرض حصارها على كوبا، مما تسبب في صعوبات لشعب كوبا في جهوده لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحتى في خضم جائحة فيروس كورونا الكارثية، لا تزال الجزاءات والتدابير التي تفرضها الولايات المتحدة قائمة في مجالات مختلفة، بما في ذلك المجال المالي والاقتصادي والتجاري. وقد وصلت الولايات المتحدة إلى حد استبعاد كوبا من قائمة البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة الإنسانية، بل منعت إيصال الأدوية والمعدات الطبية الأساسية، وبالتالي هددت حياة الشعب الكوبي وسلامته تهديداً خطيراً.

إن الطلب الذي صدر بالإجماع عن جميع الدول الأعضاء تقريباً - بما فيها كوبا نفسها، التي تتطلع إلى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة سلمية - يتمثل في الإنهاء الفوري للحصار الانفرادي الذي يتجاوز حدود الحدود الإقليمية المفروض على كوبا. والقرار الذي اعتمد اليوم مرة أخرى، والذي يحظى بتأييد الأغلبية المطلقة من أعضاء الأمم المتحدة، يجسد رغبة المجتمع الدولي في الوقوف بحزم دعماً للنضال العادل لكوبا لحكومة وشعباً.

ويحث وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة الولايات المتحدة على رفع الحصار الانفرادي المفروض على كوبا الذي يتجاوز

وتقويد سورينام البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من أندريجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والنيجر باسم منظمة التعاون الإسلامي، وغينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهاتي باسم الجماعة الكاريبية. ويود وفد بلدي الإدلاء بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية:

صوتت سورينام تأييداً للقرار ٢٨٩/٧٥، وانضمت إلى المجتمع الدولي في دعوة حكومة الولايات المتحدة إلى الإنهاء الفوري لسياستها البالية ورفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويستنكر وفد بلدي بأشد العبارات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وشعبها. عاماً بعد عام، وبعداً بعد عقد، تتخذ أغلبية كاملة تقريباً من الدول الأعضاء موقفاً ضد الحصار، لأنه يعوق إطلاق العنان لإمكانات كوبا الكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن تلك التدابير القسرية الانفرادية التي تترتب عنها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية تتعارض مع مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على النحو الذي يعبر عنه القانون الدولي والمكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أرشدتنا تلك المبادئ في التزامنا الجماعي بتحقيق التنمية السلمية والمستدامة لجميع الدول.

وبما أن الحصار ما برح ساري المفعول منذ عقود، فإنه لا يزال يسبب مشقة لا داعي لها لشعب كوبا. إن فرض الولايات المتحدة تدابير إضافية في خضم جائحة مرض فيروس كورونا يزيد من تقيوض جهود كوبا لتحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، بتكلفة ضارة إجمالية فعالة قدرها ١٤٧,٨ مليار دولار، كما ورد في التقارير.

وعلى الرغم من تلك النكسات الهائلة، تمكن الشعب الكوبي بالقيادة الثابتة لحكومته من تطوير خبرة ممتازة في العلوم والخدمات الطبية، من بين أمور أخرى، وشارك مع المجتمع الدولي بسخاء عامله المهنيين في الرعاية الصحية بأعداد كبيرة. وينبغي الإشادة بهذا العمل التضامني الرحيم بدلاً من معاقبته بطريقة تؤدي إلى معاناة قمعية. كما نهئى كوبا على إنجازها الأخير في تطوير لقاح "عبد الله" ضد كوفيد-١٩ بنجاح. وقد استفادت سورينام أيضاً من الدعم السخي للمعرفة والخدمات الطبية الكوبية لسنوات عديدة. وفي الآونة الأخيرة،

علاقات تجارية مع كوبا. إن الحصار المفروض على كوبا يحرم شعبها حرماناً تاماً من حقه الأساسي في التنمية ويشكل انتهاكاً لمتعة الشعب الكوبي بشكل كامل بحقوق الإنسان.

ويجب أن نشيد بصمود شعب كوبا، الذي عانى من عواقب الحصار لسنوات دون أن يفقد روح التضامن التي تقوده إلى مساعدة البلدان الأخرى متى ما أمكنه ذلك. وسيبقى بلدي، أنغولا، والشعب الأنغولي ممتنان إلى الأبد للمساعدة التي قدمتها كوبا في أوقات كنا في أمس الحاجة إليها - أولاً في المجال العسكري ثم في مجالي الصحة والتعليم، التي تتفوق فيها كوبا على الرغم من العقبات التي يسببها الحصار.

لقد عانى العالم بأسره من مرض فيروس كورونا. وسنظل جميعاً نشعر بآثار الجائحة، وفي بلدان مثل كوبا، حيث أضعف الحصار الاقتصاد بشكل خطير بالفعل، حرم الشعب الكوبي من إمكانية تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على التبادلات الطبيعية مع بقية العالم. إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو أشد أنواع الحصار في التاريخ الحديث. وتود أنغولا أن تكرر تأكيد دعمها القوي للشعب الكوبي ولكل القرارات والجهود الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، وفقاً لأحكام الميثاق واحترام مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلاً عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أشيد بالدول الأعضاء التي صوتت، مثل أنغولا، مؤيدة للقرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وندعو الدول الأخرى إلى الإعراب عن دعمها لكوبا وإدانة الحصار، وكذلك إلى المشاركة في الجهود الجماعية لضمان تنفيذ القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار ورفع الحظر برمته.

السيدة سويب (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن خالص ترحيبي بمعالي السيد برونو رودريغيس باريللا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

قدمت وحدة هنري ريف الطبية خبرتها ومساعدتها في مستشفياتنا الإقليمية ومراكزنا الصحية. ونقدر تقديراً بالغاً هذا التعبير عن التضامن من جانب دولة كوبا الشقيقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير

تعليلاً للتصويت في هذه الجلسة. ونستمع إلى بقية المتكلمين الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

وتأسف حكومتي لأن استمرار الحصار الاقتصادي والمالي من جديد قد أدى إلى تراجع تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. وندعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي واستئناف المفاوضات السلمية من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين. فذلك سيسهم أيضاً في